حِسابُ الْجُمَّلُ فِي كُتُبِ التَّفْسيرِ

د. حاتم عبدالرحيم عبدالكريم جلال التميمي(*)

(*) أستاذ مساعد - بكلية القرآن والدراسات الإسلامية - جامعة القدس - فلسطين.

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسةُ إلى بيانِ واقعِ حِسَاب الْجُمَّل وحجم وجوده في كتب تفسير القرآن الكريم، وبيان أبرز الجوانب التي تم توظيفه فيها، وإحصاء المواضع التي فيها تأييدٌ له، والمواضع التي فيها معارضةٌ له. وقد خلص البحث إلى أن نسبة وجود حِسَاب الْجُمَّل في كتب التفسير ليست كبيرة، وأن بعض المفسرين وظفوه في استخراج بعض التواريخ والأعداد، وبعض المفسرين وقفوا من حِسَاب الْجُمَّل موقف الرد والرفض.

مقدمة:

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عِوَجاً، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أرسله الله للعالمين هدايةً وفرجاً، وعلى آله وصحبه الذين عُنوا بالقرآن الكريم فكانوا للعالمين أئمةً وسُرُجاً، وبعد....

فإن الله عَزَّ وَجَلَّ أنزل كتابه هدىً ورحمةً للعالمين، وأودعه حكماً وأحكاماً لتكون مناراتٍ للعباد؛ يهتدون بها، ويستضيئون بنورها إذا ادلهمَّتِ الخُطوب، وتشابهت السبل. وما برح المسلمون – مذ نزل القرآن – يتدارسون هذا الكتاب العظيم، ويستكشفون أسراره يوماً بعد يوم، ويؤلفون في ذلك المؤلفات تلو المؤلفات؛ فَمِنْ كُتُبٍ اشتملت على علوم القرآن بشكل عام، وكتب اختصت بجوانب محددة من تلك العلوم؛ كالتفسير، وأسباب النزول، والوقف والابتداء، وغير ذلك.

وكلما امتدَّ الزمان كثرت المؤلفاتُ في القرآنِ الكريم وتفسيرِه، واستكشافِ لطائفِه وأسرارِه، فظهرت على مرِّ السنين مؤلفاتٌ كثيرةٌ.

منها: النافعُ الظاهرُ نفعُه، الذي كتب الله تعالى له البقاء والانتشار بين الناس، وكان كالغيث، فعمَّت فائدتُه العبادَ والبلادَ.

ومنها: ما دون ذلك. وفي كل عصر كانت العلوم المتعلقة بالقرآن الكريم تتطور وتتسع، وتأخذ أشكالاً جديدة، ومضامين جديدة. وفي خضمِّ هذه الحركة العلمية الواسعة المترامية الأطراف كانت بعض العلوم المستجدة تتسرب إلى علوم القرآن الكريم تحت دعاوى متعددة؛ منها خدمة القرآن واكتشاف كنوزه تارةً، والتجديد ومسايرة علوم العصر تارةً أخرى، وهلمَّ جرّاً. ومن ثَمَّ لا تلبث أن تنشأ خلافاتٌ حول تلك العلوم المستحدثة؛ فمن مؤيدٍ لها ومعارضٍ، ومن قابلٍ لها ورافضٍ.

وكان من تلك الأمور: «حِسَاب الْجُمَّل»؛ فقد انطوت بعض التفاسير على ذكر أطراف منه ومما يتعلق به. وهذا هو الموضوع الذي اخترته لأتحدث عنه في هذا البحث.

أسباب اختيار الموضوع:

١ - أن موضوع حِسَاب الْجُمَّل يحتل دائرة إعلامية واسعة في هذه الأيام، فكان لا بُدَّ من بيان واقعه من خلال كتب التفسير، وهي من المراجع التي اشتملت عليه، وتحدثت عنه.

٢ - أن كثيراً من المشتغلين في حِسَاب الْجُمَّل يُضْفُونَ عليه هالةً ضخمةً، ويعطونه اهتماماً زائداً.

٣ - أن بعض الناس يأخذون ما يُطرح حول حِسَاب الْجُمَّل مسلَّمات لا تقبل النقاش، وأخذوا يبنون عليها تنبؤاتٍ وتواريخ، رجماً بالغيب.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

دَارَ جدلٌ واسعٌ حول حِسَاب الْجُمَّل بين مؤيد ومعارض، وقد كان من بين الأدلة التي اعتُمِدَ عليها في تأييد حِسَاب الْجُمَّل أن المفسرين قد ذكروه في تفاسيرهم، وأن بعضهم استنبط تواريخ بعض الأحداث والوقائع من آيات القرآن الكريم، عن طريق حِسَاب الْجُمَّل، فهذا يدلُّ على جواز تفسير آيات القرآن الكريم بواسطته، وجواز توظيفه في استنباط لطائف من خلال آيات القرآن الكريم. غير أن تلك التواريخ هي غيب لا يعلمه إلا الله، ولا يجوز الخوض فيه إلا بدليل شرعي بيّن.

ويفترض في هذا البحث أن يجيب عن الأسئلة الآتية: ما هو حساب الجمل؟ ومتى نشأ؟ وعلى أي أساس يقوم؟ وما هي أبرز المواطن التي تحدث المفسرون فيها عنه؟ وما هي أبرز التفاسير المؤيدة له وما هي أبرز التفاسير المعارضة له؟ وما هو الراجح من ذلك؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط الآتية:

١ - تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها؛ وهو من الموضوعات المتعلقة بالقرآن الكريم، والعلوم المتعلقة به أشرف العلوم.

٢ - أنها تُبيِّنُ الحجمَ الحقيقيَّ لحِسَاب الْجُمَّل في تفاسير القرآن الكريم، وتثبتُ أن ما نُسب إلى كثير من المفسرين من اعتمادهم على حِسَاب الْجُمَّل أمرٌ مبالغٌ فيه جداً.

٣ - أنها تُظهر أن كثيراً من الأمور التي ذكرها بعض المفسرين اعتماداً على حِسَاب الْجُمَّل قائمةٌ على التحكُّم والتكلُّف، وتحميل النصوص القرآنية ما لا تحتمل.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١ - بيان واقع حِسَاب الْجُمَّل في كتب تفسير القرآن الكريم، وحجم وجوده فيها.

٢ - بيان النواحي التي تم توظيف حِسَاب الْجُمَّل فيها، والأمور التي بُنِيَت عليه في التفسير.

٣ - بيان مواقف المفسرين من حِسَاب الْجُمَّل؛ تأييداً أو معارضةً.

الدراسات السابقة:

لم أقف - حسب علمي واطلاعي - على بحث أصَّل موضوع «**حِسَاب الْجُمَّل في كتب التفسير**» وفق المنهج العلمي. بَيْدَ أن موضوع حِسَاب الْجُمَّل بشكل عام قد تطرق إليه كثيرٌ من أصحاب كتب اللغة العربية ومعاجمها، تعريفاً به تعريفاً عاماً؛ كالجوهري في الصحاح، والفيروزآبادي في القاموس المحيط، وابن منظور في لسان العرب، والسيوطي في المزهر، وغيرهم. وكذا تطرَّق إلى الحديث عنه وتوظيفه في التنبّؤ بالغيبيات كثيرٌ من الكاتبين فيما يسمى بـ«الإعجاز العددي»، كالشيخ بديع الزمان النورسي، ومحمد رشاد خليفة، والأستاذ بسَّام جرَّار، وغيرهم. وأيضاً فإن عدداً من المقالات مبثوثة على شبكة المعلومات «الإنترنت» كلها تتحدث عن حِسَاب الْجُمَّل واستعمالاته بشكل عام. لكن ليس في شيء من ذلك كله دراسة تؤصِّل وجوده في كتب التفسير خاصةً.

منهجية البحث:

قامت الدراسة – أصالةً – على المنهج الاستقرائيّ، ثم منهج تحليل المضمون؛ وهو أحد أشكال المنهج الوصفي، وفق الخطوات الإجرائية الآتية:

١ – اعتمدت الدراسة على (٦٣) تفسيراً للقرآن الكريم من تفاسير أهل السنة المطبوعة[١]، وهي التفاسير التي أمكن الباحث الرجوع إليها، ولم يتم انتقاؤها؛ وذلك من أجل أن تكون نتيجةُ الدراسة أقربَ ما يمكن إلى الصدق والواقع. وتنوعت هذه التفاسير بين موسعٍ وموجزٍ وما بينهما. وشملت ألوان التفسير على اختلافها؛ فمنها التفاسير بالمأثور، ومنها التفاسير بالرأي. ومنها التفاسير ذات الصبغة اللغوية، والتفاسير ذات الصبغة الفقهية، وغير ذلك. ومنها التفاسير القديمة، ومنها التفاسير الحديثة.

٢ – تم استقراء تلك التفاسير بحثاً عن مصطلح «حِسَاب الْجُمَّل»، والألفاظ والمصطلحات ذات الصلة به.

٣ – تم التمهيد والتوطئة للدراسة بتعرف عام بحِسَاب الْجُمَّل لغةً واصطلاحاً، وبيان تاريخه، والأساس الذي يقوم عليه، والمواطن التي يكثر وروده فيها في كتب التفسير، كل ذلك من خلال المبحث الأول من الدراسة.

٤ – في المبحث الثاني من الدراسة تم استعراض مواقف المؤيدين والمعارضين لحِسَاب الْجُمَّل.

٥ – في المبحث الثالث تمت مناقشة كلٍّ من الفريقين: المؤيدين والمعارضين، وصولاً إلى الرأي الراجح.

٦ – تم تسجيل أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، وأبرز التوصيات. وذلك في خاتمة البحث.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

---

(١) اقتصرتْ هذه الدراسة على تفاسير أهل السنة؛ لأن تفاسير الشيعة بحاجة إلى دراسة مستقلة لبيان واقع حِسَاب الْجُمَّل فيها، وفي التوصيات تتمة لهذا الكلام.

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ
التَّعْرِيفُ وَالتَّأصِيلُ

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول
تعريف حِسَاب الْجُمَّل لغة واصطلاحاً

الحساب لغةً: العدّ؛ يقال: حَسَبَ الشيءَ يَحْسُبُه حِساباً: عَدَّه[١]. والحَسْبُ: العَدُّ والإِحْصاءُ[٢]. والجُمَّلُ بتشديد الميم: حبلُ السَّفينة الذي يقال له القَلْسُ، وهو حبالٌ مجموعةٌ[٣]. وحِسَاب الْجُمَّل بتشديد الميم: الحروفُ المقطعة على أَبي جاد. وقال بعضهم: هو (حِسَاب الْجُمَّل) بالتخفيف. قال ابن سيده (ت ٤٥٨ ولست منه على ثِقَة[٤]. وقال ابن دريد: "والجُمّل من قولهم (حِسَاب الْجُمَّل)، وأحسبها داخلة في العربية"[٥]، أي: أن أصلها غير عربي.

وأما اصطلاحاً فقيل في تعريفه: ضربٌ من الحساب؛ يُجعل فيه لكل حرف من الحروف الأبجدية عددٌ من الواحد إلى الألف على ترتيبٍ خاصٍ[٦].

وقد يُطلق عليه (علم الأرثماطيقي)[٧]. وقد يُطلق عليه اسم (حساب أبي جاد)[٨]. و(علم الحرف)[٩]. و(علم الحروف)[١٠]. وقد يُطلق عليه – أيضاً –

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم ٣/٢٠٦.
(٢) لسان العرب ١/٣١١)
(٣) القاموس المحيط ١/١٢٦٦. مختار الصحاح ١/١١٩.
(٤) المحكم والمحيط الأعظم ٧/٤٥١. لسان العرب ١١/١٢٨.
(٥) جمهرة اللغة ٢/١١٦٦.
(٦) المعجم الوسيط ١/١٣٦)
(٧) مفاتيح العلوم، للخوارزمي ١/٨٠.
(٨) المحرر الوجيز ١/٨٢. تفسير البحر المحيط ١/١٥٦. الإتقان في علوم القرآن ٢/٢٥.
(٩) صبح الأعشى في صناعة الإنشا ١/٥٥٧. روح المعاني ٢٠/١٢٠.
(١٠) الاعتصام ٢/٢٠. الموافقات ١/٨٦.

اسم (الجيماتريا)[١]، وهي مُعَرَّبَةٌ من كلمة (gematria). و(الجيماتريا) أو (الجومطريا) هي في الأصل: علم الهندسة[٢].

المطلب الثاني
تاريخ حِسَاب الْجُمَّل

اختُلف في هذا الموضوع اختلافاً كثيراً، فهناك رأي بأنّ أصل استعمال حِسَاب الْجُمَّل مجهول؛ فلا تعرف له بداية، ولا يعرف واضعوه[٣].

وهناك من يرى أن اليونان هم أول من استعمله؛ إذ جميع العلوم العقلية مأخوذة عنهم؛ كالمنطقية والطبيعية والإلهية والرياضية، وكانوا يسمون العلوم الرياضية «جومطريا»[٤].

وهناك رأي بأن البابليين واليونان هم أول من عرف تحويل الحروف إلى أرقام، وأن أول استعمالها عند اليهود كان في القرن الثاني الميلادي[٥].

وهناك رأي بأن حِسَاب الْجُمَّل لم يكن موجوداً في عبرية العهد القديم؛ وإنما ظهر متأخراً عنها بين معلمي المشناة[٦] ما بين القرن الأول قبل الميلاد وحتى القرن الثاني بعد الميلاد[٧].

وفي خضم هذا الاختلاف الكبير فإنه لا يمكن الجزم بتاريخ معيّن لظهور حِسَاب الْجُمَّل، ولا الجزم – أيضاً – بأنه قديم قِدَمَ اللغة العبرية، أو العربية، أو اللغات السامية بشكل عام.

---

(١) الرمز الشعري عند الصوفية ص ٣٦٠.
(٢) مفاتيح العلوم ١/ ٨٠. وانظر: تاريخ ابن الوردي ١/ ٧٢.
(٣) الرمز الشعري عند الصوفية ص٣٩٠.
(٤) تاريخ ابن الوردي ١/ ٧٢)
(٥) Encyclopadedia Judaica, volume 7, Page 369, jerusalem, 1971.
(٦) هي عبرية مُشبَّعة بالآرامية، أو آرامية مشوبة بمفردات عبرية وفارسية ويونانية، وهي ليست مستقاة من عبرية العهد القديم. [انظر: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ٣/ ٣٣٠].
(٧) موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ٣/ ٣٣٠، ٥/ ١٧٨.

وأما عن استعمال العرب لحِسَاب الْجُمَّل قبل الإسلام فقد بحثتُ طويلاً عن أيِّ دليل يشير إلى أنهم استعملوه، أو أرَّخوا به، فلم أعثر على شيء من ذلك؛ فلا وجود له في أشعارهم، ولا وجود له في خطبهم. وإذا كان من المعلوم: أن «عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود»[١] فإن من المعلوم أيضاً أن «الأصل العدم»[٢]. فيبقى الأصل أن العرب قبل الإسلام لم يستعملوه حتى يقوم الدليل على ذلك.

وأما بعد بعثة النبي صلى الله عليه وسلم وفي عصر الصحابة والتابعين رَضِيَ اللهُ عَنْهُم أجمعين فلا يوجد أيُّ نص يشير إلى أنهم استعملوا حِسَاب الْجُمَّل. ومن ادعى وجود ذلك فعليه إثباته. وأما فيما أعقب ذلك فإن أقدم نصٍّ يتضمن الإشارة إلى حِسَاب الْجُمَّل موجود في معجم العين للخليل بن أحمد (ت ١٧٠ أو ١٧٥): "الضّاد مع الصّاد معقومٌ لم تَدْخُلا معاً في كَلِمةٍ من كلام العَرَبِ إلّا في كلمةٍ وُضِعت مثالاً لبعض حِسَاب الْجُمَّل؛ وهي (صعفض)، هكذا تأسيسُها، وبيانُ ذلك أنَّها تُفَسَّر في الحسابِ على أنّ الصادَ ستّون، والعينَ سبعون، والفاء ثمانون، والضّاد تسعون..."[٣]، وقال أيضاً: "و(هَوَّز): حروفٌ وضعت لحِسَاب الْجُمَّل: الهاء: خمسة، والواو: ستّة، والزّاي: سبعة"[٤]. فيفهم من خلال هذا النص أن حِسَاب الْجُمَّل كان معلوماً ومستعملاً في زمن الخليل بن أحمد.

المطلب الثالث

الأساس الذي يقوم عليه حِسَاب الْجُمَّل

يقوم حِسَاب الْجُمَّل على إعطاء قيمة عددية لكل حرف من حروف الهجاء. وهي في ترتيب المشارقة: أ=١، ب=٢، ج=٣، د=٤، =٥، و=٦، ز=٧، ح=٨، ط=٩، ي=١٠، ك=٢٠، ل=٣٠، م=٤٠، ن=٥٠، س=٦٠، ع=٧٠، ف=٨٠،

---

(١) انظر: تفسير الرازي ٢/ ٣٧. ٣/ ١٤٠.

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ٥٧.

(٣) كتاب العين ٧/ ٥. مع ملاحظة أن الأعداد هنا موافقة للجمل المغربي وليس للجمل المشرقي، وسيأتي مزيد توضيح لهذا.

(٤) كتاب العين ٤/ ٧٣.

ص=٩٠، ق=١٠٠، ر=٢٠٠، ش=٣٠٠، ت=٤٠٠، ث=٥٠٠، خ=٦٠٠، ذ=٧٠٠، ض=٨٠٠، ظ=٩٠٠، غ=١٠٠٠[١].

وهي في ترتيب المغاربة: أ=١، ب=٢، ج=٣، د=٤، =٥، و=٦، ز=٧، ح=٨، ط=٩، ي=١٠، ك=٢٠، ل=٣٠، م=٤٠، ن=٥٠، ص=٦٠، ع=٧٠، ف=٨٠، ض=٩٠، ق=١٠٠، ر=٢٠٠، س=٣٠٠، ت=٤٠٠، ث=٥٠٠، خ=٦٠٠، ذ=٧٠٠، ظ=٨٠٠، غ=٩٠٠، ش=١٠٠٠.

وكما هو بيِّنٌ فإن بين الحسابين فروقاً في قيم بعض الحروف، وذلك على النحو الآتي:

الحرف	قيمته عند المشارقة	قيمته عند المغاربة
س	٦٠	٣٠٠
ص	٩٠	٦٠
ش	٣٠٠	١٠٠٠
ض	٨٠٠	٩٠
ظ	٩٠٠	٨٠٠
غ	١٠٠٠	٩٠٠

وفي ثنايا هذا البحث ستمرُّ أمثلةٌ كثيرةٌ أشير فيها إلى التباين بين الحسابين في احتساب القيم.

ثم إن هنالك اختلافاً بين أصحاب حِسَاب الْجُمَّل في مسألتين؛ أولاهما: التاء المربوطة؛ فبعضهم يحسبها هاءً؛ لأنها رسمت بها، وعليه فقيمتها العددية خمسة. وبعضهم يحسبها تاءً، وعليه فقيمتها العددية أربعمائة[٢]. والمسألة الثانية: الألف المقصورة؛ فبعضهم يحسبها ياءً؛ لأنها رسمت بها، وعليه فقيمتها العددية عشرة، وبعضهم يحسبها ألفاً، وعليه فقيمتها العددية واحد[٣].

(١) البيان في عد آي القرآن ١/٣٣٣. المعجم الوسيط ١/١.
(٢) انظر: روح المعاني ٢٢/١٢٦. ٢٦/٥٤.
(٣) http://www.islamnoon.com/Nashrat/kawaed.htm

المطلب الرابع
المواطن التي يكثر فيه الحديث عن حِسَاب الْجُمَّل في كتب التفسير

يمكن إجمال المواطن التي تحدّث فيها المفسرون المقرُّون بحِسَاب الْجُمَّل في النقاط الرئيسة الآتية:

١ – التنبؤ بالمغيبات، ومعرفة المُدَدُ والآجالُ، والفتوحات، والفتن والملاحم.

٢ – استخراج فضائل النبي صلى الله عليه وسلم وشمائله.

٣ – الأمور المتعلقة بالحروف المقطعة في فواتح السور.

٤ – محاجَّة أهل الكتاب ومجادلتهم وإقامة الحجج عليهم.

٥ – أسرار البسملة وأسماء الله الحسنى وبعض سور القرآن الكريم.

٦ – التأريخ.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي
مَوْقِفُ الْمُفَسِّرِينَ مِنْ حِسَابِ الْجُمَّلِ بَيْنَ الْقَبُولِ وَالرَّفْضِ

بعد البحث والتنقيب في كتب التفسير عن «حِسَاب الْجُمَّل» وما يتصل به من الألفاظ والمصطلحات يمكن تقسيم المفسرين في هذه المسألة إلى ثلاثة أقسام؛ ويأتي الحديث عنها عبر المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول
التفاسير التي لم تتضمن حديثاً عن حساب

أسفر البحث في كتب التفسير عن «حِسَاب الْجُمَّل» أن عدداً من التفاسير لم تتطرق إلى حِسَاب الْجُمَّل، وهذه التفاسير لا تحسب مع المؤيدين، ولا مع المعارضين. وهذه التفاسير هي:

تفسير عبد الرزاق (ت ٢١١). تفسير ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧). معاني القرآن للنحاس (ت ٣٣٨). معاني القرآن وإعرابه للزجاجي (ت ٣٤٠). أحكام القرآن للجصاص (ت ٣٧٠). تفسير السلمي (ت ٤١٢). لطائف الإشارات للقشيري (ت ٤٦٥). أحكام القرآن لابن العربي (ت ٥٤٣). رموز الكنوز للرّسْعَني (ت ٦٦١)، تفسير النسفي (ت ٧١٠). تفسير الخازن (ت ٧٤١). الدر المصون للسمين الحلبي (ت ٧٥٦). تفسير الجلالين (المحلي ت ٨٦٤)، السيوطي ت ٩١١ الفواتح الإلهية للنخجواني (ت ٩٢٠). تفسير أبي السعود (ت ٩٨٢). البحر المديد لابن عجيبة (ت ١٢٢٤). تفسير المراغي (ت ١٣٧١). تفسير السعدي (ت ١٣٧٦). في ظلال القرآن (ت ١٣٨٩ زهرة التفاسير (ت ١٣٩٤). التفسير القرآني للقرآن للخطيب (ت ١٤٠٥ التفسير الواضح لمحمد محمود حجازي. تفسير حدائق الروح والريحان للهرري. صفوة التفاسير لمحمَّد علي الصابوني (لا يزال حياً). أيسر التفاسير للجزائري (لا يزال حياً). التفسير الوسيط، سيد طنطاوي. (لا يزال حياً). التفسير الميسر لنخبة من العلماء. على أن طائفةً كبيرةً غيرهم اقتصر كلامهم على الإشارة إشارةً عابرةً إلى تفسير

الحروف المقطعة في فواتح السور بوساطة حساب الجمل. فمن بنى عليه حكماً، أو استنتج منه استنتاجاً، أو عقَّب على ذلك، فقد أدرجته مع المؤيدين، وإلا عددته من المحايدين.

المطلب الثاني
التفاسير التي فيها تأييد لحِسَاب الْجُمَّل

والذي تبيّن لي من خلال هذا البحث أن المفسرين الذين تحدثوا عن حِسَاب الْجُمَّل حديثاً يمكن أن يحسب تأييداً وقبولاً له: هم المفسرون الآتية أسماؤهم، مرتبين حسب تواريخ الوفاة، مع أسماء تفاسيرهم، والمواطن التي تحدثوا فيها عن حِسَاب الْجُمَّل، أخذاً بعين الاعتبار أن مَنْ وقف منهم تارة مع المؤيدين، وتارة مع المعارضين، أدرجته في الموضعين معاً.

١ - الكشف والبيان للثعلبي (ت ٤٢٧)، وذلك من خلال تفسير: ﴿طه﴾ [طه: ١]. قال رحمه الله: "وقيل: الطاء تسعة في حِسَاب الْجُمَّل، والهاء خمسة، أربعة عشر. ومعناها يا أيّها البدر ﴿مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ﴾"[١].

٢ - النكت والعيون للماوردي (ت ٤٥٠)، وذلك من خلال تفسير: ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١]. قال رحمه الله: "والألِفُ سَنَةٌ، واللامُ ثلاثون سنة، والميم أربعون سنة، آجال قد ذكرها الله"[٢]. ومن خلال تفسيره سورة مريم؛ نقل عن أبان بن تغلب أن من الأقوال في تفسير ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] أنها تفسير (لا إله إلا الله)؛ لأن جُمَّلهما متساوٍ؛ لأن الكاف عشرون، والهاء خمسة، والياء عشرة، والعين سبعون، والصاد تسعون، كذلك عدد حروف (لا إله إلا الله)[٣].

٣ - المحرر الوجيز، لابن عطية (ت ٤٥٢)، نقل قولاً في التفسير أن الحروف

---

(١) الكشف والبيان ٦/٢٣٧.
(٢) النكت والعيون ١/٦٤.
(٣) المرجع نفسه ٣/٣٥٢-٣٥٣.

المقطعة في أوائل السور تدل على مدة ملة النبي صلى الله عليه وسلم بحِسَاب الْجُمَّل[١].

٤ – زاد المسير لابن الجوزي (ت ٥٩٧)، نقل قول الثعلبي في تفسير ﴿طه﴾[٢]، كما سبق بيانه.

٥ – مفاتيح الغيب للرازي (ت ٦٠٦)، حيث نص على أن حمل الحروف المقطعة على حِسَاب الْجُمَّل عادة معلومة عند الناس"[٣]. وسيأتي في المبحث التالي كلام يظهر منه معارضة الرازي لحِسَاب الْجُمَّل.

٦ – أنوار التنزيل للبيضاوي (ت ٦٥٨)، نقل قولاً في تفسير الحروف المقطعة بأنها إشارة إلى مدد أقوامٍ وآجالٍ بحِسَاب الْجُمَّل، وَذَكَرَ أن تبسم النبي صلى الله عليه وسلم يمكن اعتباره تقريراً لهم على استنباطهم ذلك[٤].

٧ – تفسير القرآن، للعزّ بن عبد السلام (ت ٦٦٠)، ذكر فيه جمعي ما ذكره الماوردي؛ حيث إن تفسير ابن عبد السلام اختصار للماوردي.

٨ – التسهيل لابن جزيّ الغرناطي (ت ٧٤١)، وذلك عند تفسير: ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١]؛ حيث نقل رحمه الله عن السهيلي (ت ٥٨١) أنه استخرج عمرَ الأمةِ الإسلاميةِ؛ استناداً إلى حديث مرور اليهود بالنبي صلى الله عليه وسلم، فحسب جُمَّلَ الحروف المقطعة في فواتح السور بعد أن أسقط المتكرر منها فبلغت تسعمائة وثلاثة[٥]. وذكر ابن جزيٍّ أيضاً أن عدم إنكار النبي صلى الله عليه وسلم على اليهود مسلكهم ذاك يعد إقراراً لهذا المسلك[٦].

٩ – البحر المحيط لأبي حيان الأندلسيّ (ت ٧٤٥)، وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١]؛ حيث ذكر رحمه الله أن من أقوال المفسرين

---

(١) المحرر الوجيز ١/ ٨٢.
(٢) زاد المسير ٥/ ٢٧٠.
(٣) تفسير الرازي ٢/ ٩)
(٤) تفسير البيضاوي ١/ ٩٠.
(٥) التسهيل لعلوم التنزيل ١/ ٣٥. وانظر: الروض الأنف ٤/ ٢٤٠.
(٦) التسهيل لعلوم التنزيل ١/ ٣٥.

في معناها أنها تدل على مُدَدُ الأمم السالفة، أو أنها مدة الدنيا. أو أنها مُدَدُ أقوام وآجال آخرين[1].

وتكلم أبو حيان أيضاً عن حِسَاب الْجُمَّل في تفسيره لسورة الروم؛ قال رحمه الله: "وكان شيخنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير (ت ٧٠٨) يحكي عن أبي الحكم بْن بَرَّجَانَ (ت ٥٣٦) أنه استخرج من قوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ إلى قوله: ﴿فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾ [الروم: ١-٤] افتتاحَ المسلمين بيت المقدس، معيّناً زمانه ويومه، وكان إذ ذاك بيت المقدس قد غَلَبَتْ عليه النصارى، وأن ابْن بَرَّجَانَ مات قبل الوقت الذي كان عيَّنه للفتح، وأنه بعد موته بزمان افتتحه المسلمون في الوقت الذي عيَّنه أبو الحكم. وكان أبو جعفر يعتقد في أبي الحكم هذا، أنه كان يطلع على أشياء من المغيبات يستخرجها من كتاب الله"[2].

١٠- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي (ت بعد٨٨٠)، تكلم رحمه الله عن حِسَابِ الْجُمَّل في عدة مواضع من تفسيره. فمن ذلك ما ذكره عند تفسير ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١]؛ وذَكَرَ نحواً من قول أبي حيان المتقدم آنفاً[3].

ونَقَلَ عن البوصيري (ت ٦٩٦) كلاماً في الرد على أحد النصارى غيّر ترتيب البسملة فخرج بعبارة «المسيح ابن الله المحرر»، بأن جُمَّل البسملة سبعمائة وستةٌ وثمانون، وهو يوافق جُمَّل «إن مثل عيسى كآدم»، «ليس لله من شريك» بحساب الألف التي بعد لامي الجلالة، «ولا أشرك بربي أحداً»، «ما لعلوم الفلسفة أنوار هداية»، «يهدي الله لنوره من يشاء» بإسقاط ألف الجلالة. وأن جُمَّل عبارة النصراني هو ستمائة وستة وتسعون، وهو يساوي جُمَّل «أف لها بسملة ما نزل الله بها من

---

(١) تفسير البحر المحيط ١ /١٥٦-١٥٧.
(٢) المرجع السابق ٧/١٥٨.
(٣) اللباب في علوم الكتاب ١/٢٥٩.

سلطان»، بِئْسَ الاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الإِيمَان [الحجرات: ١١]، «لا بسملة بحقّ كبسملةِ المسلمين»[١].

ونقل عن البوصيري - أيضاً - أنه رأى في التوراة في البشارة بإسماعيل بعد قوله: «وأكبره وأنميه (بماد ماد)»، وهي إشارة إلى اسم «محمد» صلى الله عليه وسلم، بطريق الجمَّل، إذ جمل كلٍّ منهما اثنان وتسعون. وفي قصة يعقوب إذ قال لبنيه ﴿إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِى﴾ [البقرة: ١٣٣]، فقالوا له: اعلم إسرائيل «الله أحد» فطابت نفسه، وعلم أن بنيه الاثني عشر سبطاً يعبدون الله وحده؛ لأنّهم عَدَلُوا عن قولهم: «اللَّه واحدٌ" » إلى قولهم: «اللَّهُ أَحَدٌ»؛ إذ جملها ثلاثة عشر، وهي إشارة إلى أنّ الاثني عشر سبطاً يعبدون الله الواحد. وفي التوراة - أيضاً - أنّ المصلّي إذا دخل في الصلاة تكون على رأسه طيلسان يسمى: «صيصيت»، وفي طرفه خمسة خيوط، وثمان عقد؛ ليجتمع له من جمع «صيصت» وهو ستمائة، ومن خمسة خيوط وثمان عقد ثلاثة عشر لتتمة ما عليهم من الفرائض، وهي ستمائة وثلاث عشرة؛ فريضة؛ ليذكورا بها ما كتب الله عليهم من الفرائض، والتزموا بها[٢].

١١- نظم الدرر للبقاعي (ت ٨٨٥)، أشار رحمه الله إلى ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في التوراة بلفظ «بماد ماد»[٣]، على نحو ما تقدم عن ابن عادل آنفاً. وزاد عليه أن السموألَ بنَ يحيى (ت ٥٧٦) الذي كان من أحبار اليهود أن في الجزء الثالث من السفر الأول من التوراة في ذكر البشارة لإبراهيم عليه السلام ما تفسيره: (وأما في إسماعيل فقد قبلت دعاءك، ها قد باركت فيه، وأثمره وأكثره «جداً جداً»)[٤]. وقال: إن «جداً جداً» باللسان العبراني مفسر «بماد ماد». وهاتان الكلمتان إذا عدت حروفهما بحِسَاب الْجُمَّل كان اثنتين وتسعين، وذلك عدد حساب حروف

(١) المرجع السابق ١٥ /١٥٦- ١٥٧.
(٢) المرجع السابق ١٥٧/١٥.
(٣) نظم الدرر ١٢٦/٣.
(٤) إفحام اليهود وقصة إسلام السموأل ورؤياه النبي ج، ص١١٥-١١٧.

اسم «محمد» صلى الله عليه وسلم، يعني فتعيَّن أن يكون مراداً بها... وإنما جعل ذلك في هذا الموضع ملغزاً؛ لأنه لو صرح به لبدلته اليهود، أو أسقطته من التوراة كما عملوا في غيره[١].

وتحدث أيضاً عن حِسَاب الْجُمَّل في خضمّ حديثه عن أسرار كلمات سورة الإخلاص؛ حيث إن حروفها مع البسملة ستةٌ وستون حرفاً، وكذا هي عِدَّة حروف لفظ الجلالة بحِسَاب الْجُمَّل، وعليه فإن كل ما دعت إليه سورة الإخلاص هو مدلول هذا الاسم الأعظم. وهذا العدد ذاته إذا أخذ من أول مولد النبي صلى الله عليه وسلم كان آخره منطبقاً على سنة موت أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه؛ وذلك دلالة على أنه لا يوازيهما أحدٌ في الإخلاص، وأنهما وصلا فيه إلى الرتبة العليا[٢].

وأسهب البقاعي رحمه الله في تفسير أول سورة الروم[٣]، وكان من بين الأمور التي تحدث عنها تولية بعض المماليك وعزلهم في العصر الذي عاشه، واعتبر أن تلك الأحداثَ داخلةٌ بطريقِ الإشارةِ تحتَ آيات القرآن؛ وملخص ما ذكره أن الظاهر خشقدم (ت ٨٧٢ – وهو روميُّ الأصل – أراد الناس عزلَه عن الولاية، فقام هو في الأمر بِجِدٍّ عظيمٍ حتى استحْكَمَ أمْرُهُ، وحسب جُمَّل كلمة (بضع) فإذا هو اثنان وسبعون وثمانمائة، وهو مقدار ما مضى من السنين من حين نزول الآية إلى حين ولايته. وفي تلك السنة غُلِبَ شخصٌ من الروم؛ وذلك أن الظاهرَ خشقدم مات في ربيع الأول من تلك السنة، فولي بعده الأميرُ يلبيه[٤] (ت ٨٧٣)، وهو من الشراكسة، فلم ينتظم له الأمر، فَخُلِعَ في جمادى الأولى منها. وولي بعده الأميرُ تمربغا (ت ٨٧٩)، وهو روميٌّ[٥].

---

(١) نظم الدرر ٣/ ١٢٥.

(٢) المرجع السابق ٨/٦٠٢)

(٣) المرجع السابق ٥/٥٨٢-٥٩٥.

(٤) هكذا ذكره البقاعي، وفي جلّ المراجع ﴿يلباي﴾، وفي بعضها ﴿بلباي﴾ وهو تصحيف. [انظر: الأعلام للزركلي ٨/٢٠٨].

(٥) نظم الدرر ٥/ ٥٩٤.

١٢- السراج المنير للشربيني (ت ٩٧٧)، نقل رحمه الله عن بعض العلماء - ولم يسمِّهم - أنه استنبط من لفظ «محمد» ثلاثمائة وأربعة عشر رسولاً، فقال: فيه ثلاث ميمات، وإذا بسطت كل منها قلت فيه: «م ي م»، وعدّتها بحِسَاب الْجُمَّل الكبير تسعون، فيحصل منها مائتان وسبعون، وإذا بسطت الحاء والدال قلت: «دال» بخمسة وثلاثين، و«حاء» بتسعة، فالجملة ما ذكر، والاسم واحد، فتم عدد الرسل كما قيل: إنهم ثلاثمائة وخمسة عشر[1].

١٣- روح البيان للبروسوي (ت ١١٣٧)، تحدث - رحمه الله - عن حِسَاب الْجُمَّل في أربعة مواضع من تفسيره؛ فقد نقل رحمه الله عن عبد الرحمن البسطامي (ت ٨٥٨) أن من أسرار الدعاء أن يأخذ الذاكرُ حروفَ الأسماء التي يريد أن يذكر بها مثل: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، ولا يأخذ الألف واللام؛ بل يأخذ «كبير» «متعال»، وينظر كم لها من الأعداد بالجمَّل الكبير، فيذكر ذلك العدد في موضع خال من الأصوات بالشرائط المعتبرة عند أهل الخلوات، لا يزيد على العدد ولا ينقص منه، فإنه يستجاب له للوقت[2].

وتحدث رحمه الله عن قصة ابْن بَرَّجَانَ، وتخليص بيت المقدس من الفرنج على يد الناصر صلاح الدين الأيوبي، من خلال قوله تعالى: ﴿الٓمٓ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ إلى قوله: ﴿فِى بِضْعِ سِنِينَ﴾، على نحو ما تقدم في تفسير البحر المحيط لأبي حيان آنفاً. وقَرَّرَ -رحمه الله- في هذا

---

(١) أخرج الحاكم في المستدرك ٢/٢٨٨، برقم (٣٠٣٩) من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِل: كم كانت الرسل؟ فقال: (ثلاثمائة وخمس عشرة، جمّاً غفيراً). وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي. وأخرجه الطبراني في الأوسط ١/١٢٨، برقم (٤٠٣)، وأبو جعفر الرزاز في "مجلس من الأمالي" كما في "السلسلة الصحيحة" ٦/٣٥٨، وقال الألباني: هذا إسناد صحيح. وأخرجه الطبراني في الكبير ٨/١١٨، برقم (٧٥٤٥)، وفي مسند الشاميين ٤/١٠٥، برقم (٢٨٦١)، بلفظ (ثلاثمائة وثلاثة عشر).

(٢) تفسير روح البيان ٣/٢٨٢.

الموضع قاعدة عامة عن استخراج الحوادث بوساطة حِسَاب الْجُمَّل؛ مفادها أنه "ما من حادثة إلا إليها إشارة في كتاب الله بطريق علم الحروف، ولا تنكشف إلا لأهله"[١].

وتحدث رحمه الله عن استنباط عدد الرسل من لفظ «محمد» بحِسَاب الْجُمَّل، على نحو ما تقدم من كلام الشربيني، ولكن كان الناتج عنده ثلاثمائة وثلاثة عشر[٢].

وتحدث رحمه الله عند تفسيره قول الله عز وجل: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: ١-٢] أن لفظ «النجم» يتكون من نون وهي خمسون بحِسَاب الْجُمَّل، وجيم وهي ثلاثة، فالمجموع ثلاثة وخمسون. وميم هي أربعون. فأشار إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم بُعث عند الأربعين، وجعل خاتم الأنبياء والمرسلين، ومكث في مكة بعد النبوة ثلاثة عشرة سنة، والمجموع ثلاثة وخمسون[٣].

١٤- روح المعاني للآلوسي (ت ١٢٧٠)، تحدث رحمه الله عن حِسَاب الْجُمَّل في تسعة مواضع من تفسيره، ويظهر من ثمانية منها موافقته وإقراره لحِسَاب الْجُمَّل، ولم يؤيده في موضع واحد.

تحدث الآلوسي رحمه الله عن قصة ابن برجان، وذلك في موضعين من تفسيره[٤]، على نحو ما تقدم في تفسير البحر المحيط لأبي حيان، وزاد فيها أن السلطان صلاح الدين (ت ٥٨٩) لما فتح مدينة حلب أنشده القاضي محيي الدين بن الزكي (ت ٥٩٨) قصيدة بائية وكان من جملتها:

وفتحك القلعة الشهباء في صفر ... مبشر بفتوح القدس في رجب

فكان كما قال. فسأل القاضيَ: من أين لك هذا؟ فقال: أخذته من تفسير

---

(١) المرجع السابق ٧/ ٥-٦.
(٢) المرجع ذاته ٧/ ١٨٤.
(٣) المرجع ذاته ٩/ ٢١٢.
(٤) روح المعاني ١/ ٧-٨. ١/ ١٠٢-١٠٣.

ابْن بَرَّجَانَ في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾ [الروم: ١-٤][1].

وذكر الآلوسي أن العز بن عبد السلام رَوَى أن عليّاً رضي الله تعالى عنه استخرج وقعة معاوية من حم عسق [الشورى: ١-٢][2].

ونقل كلاماً عن البوصيري في الرد على أحد النصارى غيّر ترتيب البسملة[3]، على نحو ما تقدم في كلام ابن عادل الحنبلي.

وذكر كلاماً في بيان منزلة النبي ﷺ، وذلك باحتساب ﴿طه﴾ بحِسَاب الْجُمَّل، على نحو ما تقدم عند الثعلبي[4]. بَيْدَ أنه زاد على ذلك وجهاً آخر؛ وهو أن «ط» لكونها بحِسَاب الْجُمَّل تسعة، وإذا جمع ما انطوت عليه من الأعداد؛ يعني الواحد والاثنين والثلاثه وهكذا إلى التسعة بلغ «خمسة وأربعين»، إشارة إلى «آدم»؛ لأن أعداد حروفه كذلك. و«هـ» لكونها بحِسَاب الْجُمَّل خمسة، وما انطوت عليه من الأعداد يبلغ «خمسة عشر» إشارة إلى «حوا» بلا همز، والإشارة بمجموع الأمرين إلى أنه صلى الله عليه وسلم أبو الخليقة وأمها، فكأنه قيل: يا من تكونت منه الخليقة[5].

ونقل عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَخَلَقۡنَا ٱلۡمُضۡغَةَ عِظَٰمٗا فَكَسَوۡنَا ٱلۡعِظَٰمَ لَحۡمٗا﴾ [المؤمنون: ١٤] قولاً بأن عدة العظام في الإنسان مائتان وثمانية وأربعون عظمة؛ وهي عدة «رحم» بالجُمَّل الكبير[6].

وذكر قال: إن من الاتفاقات النادرة أن لفظ ﴿بَلۡدَةٞ طَيِّبَةٞ﴾ [سبأ: ١٥]

---

(١) المرجع السابق ١/٧-٨.
(٢) المرجع ذاته ١/١٠٢.
(٣) المرجع ذاته ٦/٣٦-٣٧.
(٤) المرجع ذاته ١٦/٢٠٨.
(٥) المرجع ذاته ١٦/٢٠٨.
(٦) روح المعاني ١٨/١٤.

بحِسَاب الْجُمَّل، واعتبار هاء التأنيث بأربعمائة، وقع تاريخاً لفتح القسطنطينية[١].

وأرَّخ إنهاء كتابته لتفسيره بقوله: «أكمل تفسيري روح المعاني»[٢]. وهو يساوي بحِسَاب الْجُمَّل (١٢٦٧)، أي قبل وفاته بثلاث سنين.

وأما الموضع الذي لم يؤيد الآلوسي فيه حِسَاب الْجُمَّل فستأتي الإشارة إليه في المبحث الآتي.

١٥- تفسير (مراح لبيد)، لمحمد بن عمر النووي الجاوي (ت ١٣١٦)، حيث أرخ لتاريخ تأليفه تفسيره هذا بعبارة من حِسَاب الْجُمَّل؛ قال في مقدمة تفسيره: "وسميته مع الموافقة لتاريخه (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد)"[٣]. وذلك التاريخ هو (١٣٠٣).

١٦- تفسير المنار، للشيخ محمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤). والشيخ رحمه الله قد اضطرب موقفه من حِسَاب الْجُمَّل؛ فقد أيده في مواضع، وعارضه في مواضع أخرى. وأنا أثبت هنا الموضع الذي أيد فيه حِسَاب الْجُمَّل؛ وهو ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ...﴾ [الأعراف: ١٥٧] من اشتمال التوراة والإنجيل على بشارات بالنبي صلى الله عليه وسلم يُتَوَصَّلُ إليها بحِسَاب الْجُمَّل؛ وهما عبارتان؛ الأولى «بماد ماد»[٤]، وقد تقدم ذكرها عند الكلام عن ابن عادل الحنبلي. والعبارة الثانية هي «لغوي غدول»، ومعناها بالعربية: «لشعب كبير»؛ وذلك لأن جُمَّلها (٩٢)، وهو مساوٍ لجُمَّل «محمد»[٥].

---

(١) المرجع ذاته ٢٢/١٢٦.
(٢) المرجع ذاته ٣٠/٢٨٨.
(٣) مراح لبيد ١/٥.
(٤) تفسير المنار ٩/٢٢٥.
(٥) المرجع ذاته ٩/٢٢٤.

المطلب الثالث

التفاسير التي فيها معارضة لحِسَاب الْجُمَّل

وفي هذا المطلب سيتم استعراض التفاسير التي كان فيها معارضة ورفض لحِسَاب الْجُمَّل، وهذه التفاسير هي:

١ - تفسير جامع البيان، لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠) تحدث عند تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧] عن اليهود الذين طَمِعوا على عهد رسول الله ﷺ أن يدركوا من قِبَل الحروف المقطعة معرفة مدّة الإسلام وأهله، ويعلموا نهايةَ أَجَلِ محمد وأمته، فَأَكْذَبَ اللهُ أُحْدوثَتَهُمْ بذلك، وأعلمهم أنّ ما ابتغوا علمه من ذلك من قِبَل هذه الحروف المتشابهة لا يدركونه، ولا من قبل غيرها، وأن ذلك لا يعلمه إلا الله[١].

وقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١-٢] بعد أن ذكر أن من المفسرين من اعتبرها حروفاً من حِسَاب الْجُمَّل: "كرهنا ذكْر الذي حُكي ذلك عنه؛ إذْ كان الذي رواه ممن لا يُعتمد على روايته ونقله"[٢].

٢ - تفسير مفاتيح الغيب، للرازي (ت ٦٠٦)؛ وقد قرر الرازي قاعدة عامة بأن حمل الحروف المقطعة الموجودة في فواتح السور على حِسَاب الْجُمَّل باطل؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]. وإنما سماه عربياً لكونه دالاً على هذه المعاني المخصوصة بوضع العرب وباصطلاحاتهم، وذلك يدل على أن دلالة هذه الألفاظ لم تحصل إلا على تلك المعاني المخصوصة، وأن ما سواه فهو باطل[٣].

---

(١) تفسير الطبري ٦/١٧٩- ١٨٠.
(٢) تفسير الطبري ١/٢٠٨.
(٣) تفسير الرازي ٢٧/٨٣.

٣ – تفسير القرآن العظيم لابن كثير (ت ٧٧٤، قال معلقاً على استخراج أوقات الحوادث من الحروف المقطعة في فواتح السور بوساطة حِسَاب الْجُمَّل: "وأما من زعم أنها دالَّةٌ على معرفة المدد، وأنه يستخرج من ذلك أوقاتُ الحوادث والفتن والملاحم، فقد ادعى ما ليس له، وطار في غير مطاره، وقد وَرَدَ في ذلك حديثٌ ضعيفٌ، وهو مع ذلك أدل على بطلان هذا المسلك من التمسك به على صحته"[(١)]. "ثم كان مقتضى هذا المسلك – إن كان صحيحًا – أن يُحْسَبَ ما لكل حرف من الحروف الأربعة عشر التي ذكرناها، وذلك يبلغ منه جملة كثيرة، وإن حسبت مع التكرر فأطمُّ وأعظمُ. والله أعلم"[(٢)].

ونصَّ ابن كثير على تضعيف الحديث المروي في حِسَاب الْجُمَّل؛ لأن مداره على محمد بن السائب الكلبي[(٣)]، وهو ممن لا يحتج بما انفرد به[(٤)].

٤ – الدر المنثور للسيوطي (ت ٩١١)، حيث نصَّ على أن الحديث المروي في حِسَاب الْجُمَّل ضعيف[(٥)].

٥ – فتح القدير للشوكاني (ت ١٢٥٠)، وهو أيضاً نص على تضعيف الحديث المذكور. وأن حِسَاب الْجُمَّل ليس من لغة العرب في شيء[(٦)].

٦ – روح المعاني للآلوسِيُّ (ت ١٢٧٠)، وهذا هو الموضع الوحيد الذي تقدمت الإشارة إليه، يقول رحمه الله: "ومن أعجب ما رأيت: ما زعمه

---

(١) تفسير ابن كثير ١/١٦١.
(٢) تفسير ابن كثير ١/١٦٢. وانظر: فتح الباري ١١/٣٥١.
(٣) روى البخاري في (التاريخ الكبير ١/١٠١) عن سفيان الثوري قال: "قال لي الكلبي قال لي أبو صالح: كل شيء حدثتك فهو كذب". وقال النسائي في (الضعفاء والمتروكين، ص ٢٣١): "محمد بن السائب أبو النضر الكلبي متروك الحديث". وقال أبو نعيم (الضعفاء، ص ١٣٨): "محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح أحاديثه موضوعة".
(٤) تفسير ابن كثير ١/١٦٢)
(٥) الدر المنثور ١/٥٧.
(٦) فتح القدير ١/٣١.

بعض الإسلاميين من أن الساعة تقوم بعد ألف وأربعمائة وسبع سنين؛ أخذاً من قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً﴾ [محمد: ١٨]، وقوله سبحانه ﴿لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً﴾ [الأعراف: ١٨٧]؛ بناءً على أن عدة حروف «بغتة» بالجُمَّل الكبير ألف وأربعمائة وسبع[١]. ويوشك أن يقول قائل: هي ألف وثمانمائة واثنان؛ ويحسب تاء التأنيث أربعمائة لا خمسة؛ فإنه رأي بعض أهل الحساب... ويجيء آخر ويقول: هي أكثر من ذلك أيضا؛ ويعتبر بسط الحروف على نحو ما قالوا في اسم «محمد» صلى الله عليه وسلم إنه متضمن عدة المرسلين عليه السلام. وأنت تعلم أن مثل ذلك مما لا ينبغي لعاقل أن يُعَوِّلَ عليه، أو يَلْتَفِتَ إليه"[٢].

٧ - فتح البيان للقنوجي (ت ١٣٠٧)، نص على تضعيف الحديث المذكور. وأن حِسَاب الْجُمَّل ليس من لغة العرب في شيء[٣]. على نحو ما تقدم عند الشوكاني.

٨ - تفسير المنار، للشيخ محمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤)، وقد سبقت الإشارة إلى المواطن التي أيّد الشيخ فيها حِسَاب الْجُمَّل، وأما المواطن التي يعارض فيها حِسَاب الْجُمَّل فهي: قوله رحمه الله: "ونزع بعض الدجالين والمُخَرِّفِينَ منزعاً آخر سبقهم إليه اليهود؛ وهو استنباط المعاني من أعداد حروف الهجاء بحِسَاب الْجُمَّل... ولهؤلاء في الحروف المقطعة في أوائل السور وفي أعدادها ضلالاتٌ لا نضيِّع الوقت بكتابتها، فلدلالةِ الألفاظِ على المعاني طرقٌ في اللغة لا تخرج عنها، وليس هذا منها"[٤]. وقال في سياق حديثه عن الحروف المقطعة في فواتح السور: "إن أضعفَ ما قيل في هذه الحروف وأسخفَه أن المرادَ بها الإشارةُ بأعدادها في حِسَاب الْجُمَّل إلى مدةِ هذه الأمة أو ما يشابه ذلك"[٥].

(١) هذا وفق الْجُمَّل الْمَشْرِقِيّ، أما وفق الْجُمَّل الْمَغْرِبِيّ تساوي (١٣٠٧).
(٢) روح المعاني ٢٦/ ٥٤. وانظر: تفسير المنار ١/ ٨٥.
(٣) فتح البيان للقنوجي ١/ ٥٤.
(٤) تفسير المنار ١/ ٨٥.
(٥) المرجع ذاته ١/ ١٠٣-١٠٤.

ونقل رشيد رضا[١] عن ابن حجر (ت ٨٥٢) قوله في فتح الباري بعد أن نقل استخراج بعضهم[٢] بِحِسَاب الْجُمَّل أن عمر الدنيا تسعمائة وثلاث سنين: "وهو مبني على طريقة المغاربة في عدد الحروف، وأما المشارقة فينقص العدد عندهم مائتان وعشرة؛ فإن السين عند المغاربة بثلاثمائة والصاد بستين. وأما المشارقة فالسين عندهم ستون والصاد تسعون فيكون المقدار عندهم ستمائة وثلاثة وتسعين، وقد مضت وزيادة عليها مائة وخمس وأربعون سنة[٣]، فالحمل على ذلك من هذه الحيثية باطل"[٤].

وضعف رشيد رضا أن تكون حادثةُ مرور اليهود بالنبي صلى الله عليه وسلم هي سببَ نزول صدر سورة آل عمران؛ لأنه من رواية الكلبي، ولأن تلك الرواية تنص على أنهم قالوه في أول مقدم النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، وسورة آل عمران إنما نزل صدرها متأخراً لما قدم وفد نجران، وهذا الأمر مستفيض متواتر[٥].

٩ - التفسير الحديث، لمحمد عزت دروزة (ت ١٤٠٤)، حيث يرى أن حِسَاب الْجُمَّل هو حساب يهودي، قال رحمه الله: "... فقد رُويَ في سياق البحث في الحروف المذكورة روايةٌ مفادها أن اليهودَ جاؤوا إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلم فسألوه عما أوتيه من عمر الدنيا، فقال لهم: «ا ل م» فحسبوها فجاءت (٧١) في الحساب المعروف بالحِسَاب الْجُمَّل، والذي هو حساب يهودي، يقوم على ترتيب الأحرف الهجائية العبرانية (أ ب ج د هـ و ز إلى آخره)"[٦].

---

(١) المرجع ذاته ٩/٣٩٦.

(٢) المقصود به السهيلي كما صرح به ابن جزيّ. [انظر: التسهيل لعلوم التنزيل ١/٣٥. وانظر: الروض الأنف ٤/٢٠٤].

(٣) هذا يدل على أن ابن حجر رحمه الله قال هذا الكلام عام ٨٣٨؟؛ أي قبل وفاته بأربع عشرة سنة. وكان قد انقضى الزمن الذي حددوه بحسب الْجُمَّل الْمَشْرِقِيّ فقط. وأما بحسب الْجُمَّل الْمَغْرِبِيّ فلم يكن قد انقضى بعدُ في زمانه.

(٤) فتح الباري ١١/٣٥١.

(٥) تفسير المنار ٣/١٤٩.

(٦) التفسير الحديث ١/٢٣٩-٢٤٠)

وقال أيضاً: "إن بعض المفسرين والمشتغلين بالقرآن قد ولعوا بتخمين انطواء القرآن على أسرار ورموز، واستغرقوا في استقراء الحروف والكلمات والتراكيب القرآنية بقصد الكشف عن تلك الأسرار والرموز، واتسع مجال التفريع والتكلف والإغراب في هذا المجال كثيراً". ثم قال بعد أن ساق الحديث المروي في حِسَاب الْجُمَّل: "ومع أن هذه الرواية ليست موثقة، ولا يثبت مضمونها ومداها على نقدٍ وتمحيصٍ من وجوهٍ عديدةٍ، فقد تُنوقلت واستفاضت في جملة ما تُنوقل واستفاض في مختلف كتب التفسير والقرآن"[1].

١٠- (التفسير المنير)، للدكتور وهبة الزحيليُّ، ذكر في تفسيره أن النفوسَ الساحرةَ ثلاثُ مراتبَ:

الأولى: المؤثرة بالهمة فقط من غير آلة ولا معين.

والثانية: بمعين من مزاج الأفلاك (أي طبيعتها)، أو العناصر (الماء والهواء والتراب والنار)، أو خواص الأعداد، أي حِسَاب الْجُمَّل، فلكل حرف من الأحرف الهجائية رقم حسابي معين.

والثالثة: تأثير في القوى المتخيلة؛ بأن يعمد الشخص إلى القوة المتخيلة فيلقي فيها أنواعاً من الخيالات والصور[2].

---

(١) التفسير الحديث ١/ ٢٣٩-٢٤٠)

(٢) التفسير المنير ١/٢٤٧- ٢٤٨.

المبحث الثالث
المناقشة والترجيح

وبعد استعراض ما قاله الفريقان في حِسَاب الْجُمَّل أخلص إلى مناقشة ما قاله الفريقان وصولاً إلى الرأي الراجح. ويأتي الكلام في هذا المبحث من خلال المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول
مناقشة آراء المؤيدين

أولاً: الإشارة إلى مكانة النبي ﷺ من خلال حساب ﴿طه﴾ بحِسَاب الْجُمَّل، كما ذكره الثعلبيُّ، وابنُ الجوزيِّ، والآلوسِيُّ.

بدايةً لا بُدَّ من القول إن تفسير ﴿طه﴾ على هذا الوجه لا يتأتى إلا على القول بأن «طه» من أسماء النبي ﷺ، وهو قول من ضمن عدة أقوال؛ فقد قيل: إن معناه يا رجل. وقيل: يا إنسان. وقيل: هو اسم من أسماء الله[1].

ولعل الأرجح أنها حروف هجاء كبقية السور المفتتحة بحروف مقطعة. وإن سُلِّم هذا التفسير في ﴿طه﴾ فماذا سوف يقال في السور الثمانية والعشرين الأخرى المفتتحة بحروف مقطعة؟ فمثلاً جُمَّل ﴿يسٓ﴾ هو (٧٠)، وهي – على رأيهم – خطاب للنبي ﷺ!! فأيُّ معنىً لها على حِسَاب الْجُمَّل؟

وما ذكره الآلوسِيّ – من أن «ط» لكونها بحِسَاب الْجُمَّل تسعة، وإذا جمع ما انطوت عليه من الأعداد؛ يعني الواحد والاثنين والثلاثه وهكذا إلى التسعة بلغ «خمسة وأربعين»... إلخ – يَرِدُ عليها ما ورد على النقطة السابقة، ويضاف إلى ذلك أن الطريقة التي اتبع فيها استخراج هذا الحساب قائمة على التَّحَكُّم المحض، والتَّحَكُّم لا يعجز عنه أحد؛ فهنا تمَّ استخراج القيمة المرادة باستعمال ما يسمى في الرياضيات اليوم بـ«المضروب»، والسؤال: لماذا تم استخراج الرقم بهذه الطريقة دون غيرها كالجمع أو الضرب أو القسمة؟ وما الذي يحدد

(١) تفسير الطبري ١٨/٢٦٨-٢٦٩.

ذلك؟ ومن التَّحَكُّم – أيضاً –: احتساب «حوا» من دون الهمزة، فلماذا حذفت الهمزة، وعلى أيّ أساس؟ ثم إن الآلوسِيَّ قد ناقض نفسه؛ حيث احْتَسَبَ جُمَّل «آدم» هنا بخمسة وأربعين، على أنه ثلاثة أحرف: ألف، فدال، فميم. وقد احتسبها في موضع آخر[1] بستة وأربعين؛ على أنها أربعة أحرف: همزة، فألف، فدال، فميم.

ثانياً: ما ذكره الماورديُّ وابن عبد السلام في تفسير ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ بـ«لا إله إلا الله» لأن جُمّلهما متساوٍ.

وهذا الذي ذكره غيرُ مستقيمٍ؛ فمجموع الأعداد التي ذكرها هو (١٩٥)!! في حين أن جُمَّل (لا إله إلا الله) هو (١٦٥). ولا يتأتى له ما ذكر إلا على حساب المغاربة؛ حيث إن الصاد عندهم (٦٠)، فيكون المجموع (١٦٥). ومن المستبعد جداً أن يكون الماورديُّ أراد حسابها على وفق حساب المغاربة؛ وذلك لسببين: الأول: أن الماورديَّ مشرقيٌّ. والثاني: أنه ذكر في حديث مرور اليهود بالنبي ﷺ أن الصاد (٩٠)[2].

ثم إن من الممكن جداً أن تصاغ عشراتٌ من التراكيبِ والجُمَلِ يكون جُمَّلها مساوياً لجُمَّل (لا إله إلا الله)؛ مثل (كهيعس) بالْجُمَّل الْمَشْرِقِيّ، و(زيدٌ طويلُ النجاد).

ثالثاً: مبدأ استخراج الغيوب باستعمال حِسَاب الْجُمَّل، كما ذكره أبو حيان، وإسماعيل حقي، والآلوسي

هذا الموضوع هو أخطر المواضيع التي تحدّثت عن حِسَاب الْجُمَّل في التفاسير قاطبةً؛ فالآيات في قَصْرِ علمِ الغيبِ على اللهِ وحدَه كثيرةٌ جداً، منها قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ﴾ [النمل: ٦٥]، وقوله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي

(١) روح المعاني ٦ /٣٧.
(٢) النكت والعيون ١/ ٦٥.

نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٨]. وقوله سبحانه وتعالى في النبي ﷺ ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ﴾ [الأنعام: ٥٠]، فالنبي ﷺ نَفى عن نفسه أنه يعلم الغيب، فغيره من باب أولى. وأخرج مسلم في صحيحه عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْها قَالَتْ: «... وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ – أي النبي ﷺ – يُخْبِرُ بِمَا يَكُونُ فِي غَدٍ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ الْفِرْيَةَ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾[1].

وقد صرح الآلوسيُّ نفسُه بأن استخراج الغيوب بتلك الطريقة مبنيٌّ على قواعدَ حسابيةٍ، وأعمالٍ حرفيةٍ لم يرد شيء منها عن سلف الأمة[2]. ويكفي في الرد عليه قوله "لم يرد شيء منها عن سلف الأمة"، فإذا كان أمرٌ خطيرٌ كهذا لم يرد فيه عن سلف الأمة شيءٌ فمن أين أتوا به إذن؟ وهل يجوز القولُ في القرآن، واستخراجُ الغيبِ منه بطرقٍ حسابيةٍ مبنيةٍ على الخَرْصِ والظنّ؟ والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلۡإِثۡمَ وَٱلۡبَغۡيَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَأَن تُشۡرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنٗا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وأما ما قاله إسماعيل حقي من أنه: "ما من حادثة إلا إليها إشارة في كتاب الله بطريق علم الحروف... إلخ، فدعوى مجردةٌ عن دليلٍ، ولا تُقبل حتى يقومَ الدليلُ عليها. ثم إن علمَ الحروفِ ليس من علومِ الشريعة، بل هو دخيلٌ عليها، وهو مستمدٌّ من الفلسفةِ اليونانيةِ؛ يقول الشاطبيُّ (ت ٧٢٣) واصفاً علم الحروف "وهو الذي اعتنى به البونيُّ (ت ٦٢٢) وغيره ممن حذا حذوه أو قاربه، فإن ذلك العلم فلسفة ألطف من فلسفة معلمهم الأول وهو أرسطا طاليس

---

(١) صحيح مسلم: كتاب الإيمان/باب: معنى قول الله عَزَّ وَجَلَّ **ولقد رآه نزلة أخرى** / الحديث رقم (١٧٧).

(٢) روح المعاني ٢١/٢٠.

(٣٢٢ ق.م)، فردوها إلى أوضاع الحروف، وجعلوها هي الحاكمة في العالم"[(١)]. ويقيناً أن الاشتغال بِحِسَاب الْجُمَّل وما ماثله من الأمور التي طرأت على الأمة الإسلامية بعد الصدر الأول.

يقول ابن خلدون (ت ٨٠٨) عن علم الحروف: "... وحدث هذا العلم في الملة بعد الصدر الأول، وعند ظهور الغلاة من المتصوفة، وزعموا أن الكمالَ الأسمائيَّ مظاهرُه أرواحُ الأفلاكِ والكواكبِ. وأن طبائعَ الحروفَ وأسرارَها ساريةٌ في الأسماء، فهي ساريةٌ في الأكوانِ على هذا النظام"[(٢)].

ولم يكن أبو حيَّانَ وإسماعيلُ حقي والآلوسِيُّ أوَّلَ من قال بذلك؛ بل سبقهم إلى ذلك عليُّ بن أحمد الحَراليُّ المغربيُّ (ت ٦٣٨)، قال عنه الذهبيُّ (ت ٧٤٨) "وقد صنف تفسيراً وملأه بحقائقه ونتائج فكره، وكان الرجلُ فلسفيَّ التصوفِ، وزعم أنه يستخرج من علم الحروف وقتَ خروجِ الدجَّالِ، ووقتَ طلوعِ الشَّمْسِ من مغربها. وهذه علومٌ وتحديداتٌ ما علمتها رسلُ الله، بل كلٌّ منهم – حتى نوحٌ عليه الصلاة والسلام – يتخوف من الدجال وينذرُ أمَّتَهُ الدجَّالَ[(٣)]، وهذا نَبِيُّنا ج يقول: «إِنْ يَخْرُجْ وَأَنَا فِيكُمْ فَأَنَا حَجِيجُهُ»[(٤)]، وهؤلاءِ الجهلةُ إخوتُه يَدَّعُون معرفةَ مَتَى يخرج. نسأل الله السلامة"[(٥)].

وأما ما ذكروه من الأمثلة على ذلك فتناقش بما يأتي:

١ – ما ذكره ابن جزيّ نقلاً عن السهيلي أن عمرَ الأمةِ الإسلاميةِ (٩٠٣) سنين.

ردَّ عليه ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)؛ وملخص كلامه أن طريقة

---

(١) الاعتصام ٢/ ٢٠.

(٢) مقدمة ابن خلدون، ص٦٢٠-٦٢٢.

(٣) يشير إلى الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري في صحيحه؛ كتاب: الجهاد والسير/باب: كيف يعرض الإسلام على الصبي/الحديث رقم (٣٠٥٧). وأخرجه مسلم في صحيحه؛ كتاب: الفتن/باب: ذكر ابن صياد/الحديث رقم (٢٩٣١).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الفتن/باب: ذكر الدجال وصفته وما معه/الحديث رقم (٢٩٣٧).

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٥/ ١٤٠. وانظر: لسان الميزان ٤/ ٢٠٤.

السهيلي في استخراجه للتاريخ المذكور مبنيةٌ على طريقة المغاربة في عدد الحروف، وأما المشارقة فينقص العدد عندهم مائتين وعشرة؛ فإن السين عند المغاربة بثلاثمائة، والصاد بستين. وأما المشارقة: فالسين عندهم ستون والصاد تسعون فيكون المقدار عندهم ستمائة وثلاثة وتسعين، وقد مضت وزيادة عليها مائة وخمس وأربعون سنة، فالحمل على ذلك من هذه الحيثية باطل[١].

وقد مضى اليومَ كلا التاريخين، وأَكْذَبَ الله تعالى أصحابَ تلك المقولة، وبيّن أن حِسَاب الْجُمَّل ليس طريقاً لاستخراج الغيوب.

٢ - استخراجُ فتحِ بيتِ المقدسِ من خلال آياتِ سورةِ الرومِ، كما ذكره أبو حيان، وإسماعيل حقي، والآلوسي

وقصة ابْن بَرَّجَانَ (ت ٥٣٦) في ذلك هي من أقوى ما تمسك ويتمسك به أصحاب حِسَاب الْجُمَّل.

ويُلاحظ من كلام المفسرين الذين أوردوا هذه القصة أنهم لم يذكروا طريقة استخراج ابْن بَرَّجَانَ لذلك التاريخ من خلال حِسَاب الْجُمَّل، غير أن الآلوسِيَّ رحمه الله نقل عن ابن عربيّ (ت ٦٣٨) كيفية استخراج ذلك على قراءة (غَلَبَتْ) بفتح الغين واللام[٢] (سَيُغْلَبُونَ) بضم الياء وفتح اللام[٣].

ولذا فإن السخاويَّ (ت ٦٤٣) رحمه الله يجزم بأن ابْن بَرَّجَانَ لم يستخرج ذلك التاريخ من خلال حِسَاب الْجُمَّل؛ وإنما من خلال التنجيم؛ قال السخاويُّ: "وقع في تفسير أبي الحكم إخبار عن بيت المقدس، وأنّه يُفتح في سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة، فقال لي بعض الفقهاء إنّه استخرج ذلك من فاتحة السّورة، فأخذت السّورة وكشفت عن ذلك فلم أره أخذ ذلك من الحروف؛

---

(١) فتح الباري ٣٥١/١١.

(٢) هذه قراءة شاذة تنسب إلى أبي سعيد الخدري، وعلي بن أبي طالب، ومعاوية بن قرة. [انظر: تفسير الطبري ٧٣/٢٠-٧٤. المحرر الوجيز ٣٢٧/٤. تفسير القرطبي ٤/١٤. تفسير البحر المحيط ١٥٧/٧].

(٣) روح المعاني ١٠٢/١-١٠٣.

وإنّما أخذه فيما زعم من ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾ [الروم: ٢-٤]، فبنى الأمر على التاريخ كما يفعل المنجّمون، فذكر أنهم يُغلبون في سنة كذا وكذا، ويَغلبون في سنة كذا وكذا، على ما تقتضيه دوائر التقدير. وهذه نِجامة وافقت إصابةً، إن صحّ أنّه قال ذلك قبل وقوعه، وكان في كتابه قبل حدوثه. وليس ذلك من الحروف، ولا هو من قبيل الكرامات؛ فإنّ الكرامات لا تُكتسب، ولا تفتقر إلى تاريخ"(١).

وقال ابن خلكان: "ولما وقفتُ أنا على هذا البيت(٢) وهذه الحكاية لم أزل أتطلب تفسير ابْن بَرَّجَانَ، حتى وجدته على هذه الصورة، لكن كان هذا الفصلُ مكتوباً في الحاشية بخطٍّ غيرِ الأصل، ولا أدري هل كان من أصل الكتاب أم هو ملحقٌ به(٣)، وذكر له حساباً طويلاً وطريقاً في استخراج ذلك، حتى حرره من قوله ﴿بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾(٤). وفي نَصِّ السخاويِّ ونَصِّ ابنِ خلكانَ عدةُ دلالاتٍ:

- أن القصة المذكورة تحوم حولها شبهات قوية بأنها ملفقة مختلقة، وأن ما ذكر تم حسابه بعد الحادثة لا قبلها، وهذا ما يجعل الثقة في صحة هذه القصة معدومة.

- على التسليم – جدلاً – بصحة تلك القصة فإن ما فعله ابْن بَرَّجَانَ ليس من قبيل حِسَاب الْجُمَّل؛ وإنما من خلال التنجيم. والتنجيم مُحَرَّمٌ شرعاً(٥).

---

(١) الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية ٣/٣٩٥-٣٩٦. تاريخ الإسلام ٤٠/٥٥. البداية والنهاية ١٢/٣٢٦.

(٢) يعني قوله:

وفتحك القلعة الشهباء في صفر ... مبشر بفتوح القدس في رجب

(٣) ونقل محققه د. إحسان عباس أن ناسخ الكتاب قال: "وقعت في القاهرة ودمشق على ثلاث نسخ من التفسير المذكور وهذا الفصل المشار إليه، لكنه مكتوب على الجميع على الحاشية بعد خط الأصل". [انظر: وفيات الأعيان ٤/٢٣٠ هامش (٢)].

(٤) وفيات الأعيان ٤/٢٣٠.

(٥) قال ابن مفلح في (الفروع ٦/١٦٩): "قال شيخنا: التنجيم كالاستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية من السحر، قال: ويحرم إجماعا". وانظر: كشاف القناع ٦/١٨٧. مطالب أولي النهى ٦/٣٠٥.

- أن استخراج ابن عربي لذلك التاريخ مبني على قراءةٍ شاذةٍ، والقراءةُ الشاذَّةُ ليست قرآناً بالإجماع[1].

والخلاصة بعد كل هذا: أن هذه القصة يحيط بها الضعف من أكثر من ناحية، ولا تصمد أمام النقد العلمي.

٣ - ما ذكره الآلوسِيّ من استخراج وقعة عليّ ومعاوية من أول سورة الشورى

وهذا الذي ذكره الآلوسِيّ رحمه الله بحثتُ عنه طويلاً فلم أجدْ من ذكره غيره، ومن نافلة القول: إن قولاً كهذا لا بُدَّ أن يستند إلى دليل صحيح، ولذا فلا داعي للوقوف طويلاً عند هذا القول.

٤ - ما ذكره البقاعي من استخراج بعض التواريخ والأحداث من خلال كلمة «بضع» في سورة الروم.... إلخ

وكلام البقاعي هذا عليه مآخذ كثيرة، أبرزها:

- جزمه بأن هذا الذي ذكره داخل تحت مفهوم الآية، واعتبار ذلك من المعجزات؛ فإن من آدابِ المفسرِ عدمَ القطعِ بأن مرادَ الله كذا وكذا من غير دليلٍ، وبخاصّةً إذا كان الأمرُ المُفَسَّرُ مما استأثر الله تعالى بعلمه، وحَجبَه عن خلقه[2].
- جُمَّل كلمة «بضع» بالحساب المشرقي (٨٧٢)، وبالحساب المغربي (١٦٢)، وهذا تناقض يذهب بالموضوع من أساسه.
- قوله "وفي تلك السنة غُلِبَ شخصٌ من الروم" شاهدٌ عليه، لا له؛ لأن الآيات تتحدث عن دولة غُلبت، وليس عن شَخْصٍ غُلِبَ.
- السلاطينُ أو الأمراءُ الثلاثةُ المذكورون كلُّهم مسلمون، ولا أهميَّة البتة لأصولهم، أكانوا من الروم أم من الفرس، أم غير ذلك. في حين أن قصة

---

(١) البرهان في علوم القرآن ١/٣٣٣.
(٢) الإتقان في علوم القرآن ٢/ص٤٨٢. التفسير والمفسرون ١/١٩٦.

فارس مع الروم كانت بين فريقين من غير المسلمين، والحديث الشريف يوضح ذلك؛ فعن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قال: «كَانَ الْمُشْرِكُونَ يُحِبُّونَ أَنْ تَظْهَرَ فَارِسُ عَلَى الرُّومِ؛ لأَنَّهُمْ أَهْلُ أَوْثَانٍ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يُحِبُّونَ أَنْ تَظْهَرَ الرُّومُ عَلَى فَارِسَ؛ لأَنَّهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ»[١].

- اعتبر البقاعيُّ أنه بموت الظاهر خشقدم قد غُلِبَتِ الروم. والحقيقة أن موت حاكم أو خليفة أو والٍ لا يعدُّ غلباً للمسلمين البتة؛ فالموت حقٌّ على كل العباد؛ وقد مات أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعليٌّ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُم ولم يكن موت أيٍّ منهم غلباً للمسلمين.

- ما قاله البقاعيُّ من أن الأميرَ تمربغا روميٌّ ليس مجمعاً عليه؛ بل اختلف فيه؛ فقد نَصَّ ابنُ العمادِ (ت ١٠٨٩) على أن تمربغا كان من الشراكسة[٢].

- لو سُلِّم جدلاً ما قاله البقاعيُّ فإن الآية تنص على أنهم سيَغلبون في بضع سنين، في حين أن ولاية الأمير يلبيه لم تستمر سوى شهرين إلا أربعة أيام[٣]، وبعدها غَلَبَ الروم كما زعم!!

- وأيضاً فلو سُلِّم جدلاً ما قاله البقاعي فإن الظاهر تمربغا – وهو روميٌّ – قد خُلِعَ ونُفِيَ إلى الإسكندرية، وكانت مدة ولايته ثمانية وخمسين يوماً، ثم تولى السلطنة الأشرف قايتاي، وهو شركسي[٤]. فهل يقال هنا إن الروم قد غُلبوا وهم من بعد غَلَبِهِم سَيَغْلِبُون؟

- هذا الإمعان في توظيف حِسَاب الْجُمَّل مُستغرب جداً من البقاعي رحمه الله؛ وهو الذي عابه في كتابه (مصرع التصوف)؛ حيث نقل فيه عن النَّقَاشِ (ت

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب التفسير/باب: ومن سورة الروم، الحديث رقم (٣١٩٣)، وصححه الألباني. وأخرجه النسائي في الكبرى (ج ٦/٤٢٦، الحديث رقم: ١١٣٨٩). وأحمد في مسنده (ج ١/٢٧٦، الحديث رقم: ٢٤٩٥)، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٢) شذرات الذهب ٧/٣١٥.

(٣) سمط النجوم العوالي ٤/٥٣.

(٤) المرجع ذاته.

٧٦٣ قولَه: "وقد ظهرت أمةٌ ضعيفةُ العقل، نزرةُ العلم، اشتغلوا بهذه الحروف، وجعلوا لها دلالاتٍ، واشتقوا منها ألفاظاً، واستدلوا منها على مدد، وسموا أنفسهم بعلماء الحروف..."[١]، ووصف البقاعيُّ النقاشَ بأنه "أجاد جداً في تقرير مذهبهم، وبيان عواره"[٢].

رابعاً: ما ذكره الرازي من أن حمل الحروف المقطعة في فواتح السور على حِسَاب الْجُمَّل عادة معلومة عند الناس.

قد يتبادر من هذا أن الرازيَّ موافقٌ على تفسير الحروف المقطعة في فواتح السور بطريقة حِسَاب الْجُمَّل. والذي يترجح بعد النظر في تفسير الرازيِّ أنه لم يكن كذلك؛ فقد تقدم – أيضاً – أنه أنكر أن يكون حِسَاب الْجُمَّل طريقة من طرق الدلالة في اللغة العربية. والأقربُ أنه كان يقصد في الكلام الأول أن يردَّ على من زعموا أن الحروف المقطعة في أوائل السور غير معلومةِ المعنى، فأراد أن يبيّن أقوال المفسرين فيها، ومن ضمن مذاهب بعض المفسرين حملها على حِسَاب الْجُمَّل.

خامساً: ما نقله الماورديُّ وابنُ عطية والبيضاويُّ وأَبُو حَيَّانَ من أن الحروف المقطعة في فواتح السور هي مُدَدُ أقوامٍ وآجالُ آخرين، أو أنها مدةُ الأمم السالفة، أو مدةُ الدنيا، كلُّ ذلك بحِسَاب الْجُمَّل.... إلخ.

وهذا الكلام الذي ذكروه ليس وراءه طائلٌ، وذكره تحصيلُ حاصلٍ؛ فقد يكون الأجل سنةً، أو سنتين، أو ثلاثاً، أو ألفاً، أو مليوناً،.... إلخ. على أن آجال الأقوام ليست محصورةً في جُمَّل الحروف المقطعة في فواتح السور؛ فإن آجال بعض الأقوام قد تزيد على ذلك أو تقصر عنه. ثم لو سُلِّم ذلك جدلاً فلا يوجد دليل على أن هذا الأجل المدلول عليه [بالم] مثلاً هو لقوم، والأجل المدلول عليه بـ ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ هو أجل لقومٍ آخرين.

---

(١) مصرع التصوف ص ١٦١.
(٢) المرجع ذاته.

سادساً: ما نقله ابن عادل والآلوسِيّ عن البوصيري في الرد على النصراني الذي غيّر ترتيب البسملة ... إلخ.

و هذا الكلام يناقش من عدة جوانب:

١ - إن الرد على النصارى وافتراءاتهم له أصوله وقواعده المبنية على الأدلة الدامغة الواضحة البينة، التي لا لبس فيها ولا التواء. وإذا كان عابثٌ منهم قد سلك طريقاً عبثياً في الطعن على دين الله عَزَّ وَجَلَّ فذلك لا يسوِّغ لنا أن نسلك سبيل العبث في الردّ عليه.

٢ - ليس وراء الكلام المذكور طائل؛ فمن الممكن أن تصاغ عشرات الجُمَل التي تطعن في الدين والقرآن ويكون جُمَّلها (٧٨٦)؛ كعبارة «**لقد سجد الشيطان لآدم حقاً**». بل قد تصاغ جُمَّل تطعن في حِسَاب الْجُمَّل ذاته؛ كعبارة «**حِسَاب الْجُمَّل يطعن في القرآن**»؛ وكل ذلك جُمَّله (٧٨٦)!! وغير هذا كثيرٌ جداً.

٣ - جميع الأمثلة المذكورة يختلف جُمَّلها بين الحساب المشرقي والحساب المغربي، ولا تخلو عن نقاش من جوانب أخر؛ فعلى سبيل المثال جُمَّل «إن مثل عيسى كآدم» بالحساب المشرقي= (٨٢٧)، وذلك لا يساوي جُمَّل البسملة الذي هو (٧٨٦)، والسبب في ذلك أن ابن عادل والآلوسِيّ كلاهما قد غلطا في النقل؛ وذلك أن العبارة المساوية في جُمَّلها لجُمَّل البسملة هي «مثل عيسى كآدم» فقط، بدون «إن»[١]. مع ملاحظة أن اللفظ المذكور ليس قرآناً؛ لأن نص الآية الكريمة ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾ [آل عمران: ٥٩]. ومع ملاحظة أن الألف المقصورة احتسبت بواحد كما هو المتبادر، ومن أصحاب الجمّل من يصر على احتسابها بياء؛ لأنها رسمت ياءً، وإذ ذاك سيزيد الجمّل تسعةً. ثم إن جُمَّل العبارة المذكورة بالحساب المغربي (١٠٦٧)، مع ملاحظة أنه لا يساوي البسملة بالحساب المغربي. ومثال آخر ذكره ابن عادل ولم يذكره

(١) التصويب من (الكليات) للكفوي ص ٢٧.

الآلوسِيّ؛ وهو عبارة «ما لعلوم الفلسفة أنوار هداية»؛ عليه عدة ملحوظات؛ فهذا الكلام ليس بقرآن، وفي هذه الجملة خلاف بين أهل الحساب أنفسهم؛ وهو الخلاف في هاء التأنيث كما تقدم، وقد تم احتسابها هنا هاءً؛ أي أن قيمتها خمسة، وعليه فيكون جُمَّلها (٧٨٦). وأما على اعتبارها تاءً فيكون جُمَّلها (١٥٧٦). وأما بالحساب المغربي فجُمَّلها باعتبارها تاءً (١٨١٦)، وأما باعتبارها هاءً فيساوي (١٠٢٦). وهكذا يقال في بقية الأمثلة.

سابعاً: العبارات المنقولة من التوراة وحسابها بحِسَاب الْجُمَّل، مثل عبارة «بماد ماد»... إلخ.

ومناقشة ذلك تأتي عبر النقاط الآتية:

١ – عبارة «بماد ماد» وأنها تدل على «محمد» بحِسَاب الْجُمَّل

وعند النظر فإن الكلام المذكور عليه أكثر من ملحظ:

- إن حَمْلَ عبارة «بماد ماد» على حِسَاب الْجُمَّل أمر فيه نظر؛ يقول ابنُ القيم (ت ٧٥١) "وقد اختلف فيها علماء أهل الكتاب؛ فطائفة يقولون: معناها «جداً جداً»، أي: كثيراً كثيراً، فإن كان هذا معناه فهو بشارة بمن عظم من بنيه كثيراً كثيراً، ومعلوم أنه لم يعظم من بنيه أكثر مما عظم من محمد صلى الله عليه وسلم. وقالت طائفة أخرى: بل هي صريح اسم محمد، قالوا: ويدل عليه أن ألفاظ العبرانية قريبة من ألفاظ العربية"[(١)]. ثم استصوب ابنُ القيم القول الأول؛ مستدلاً بالباء في «بماد ماد»؛ إذ لا يقال: أعظمه بجداً جداً، ولكن يصح أن يقال: أعظمه بمحمد[(٢)].

- من الممكن جداً أن توجد عشرات التراكيب والجمل والعبارات في التوراة أو

---

(١) هداية الحيارى ص٦١.

(٢) هداية الحيارى ص٦٢. جلاء الأفهام، ص١٩٦.

الإنجيل، أو حتى في كلام الناس العادي ويكون جُمَّلها (٩٢)؛ نحو عبارة «وَجَبَ حَجُّ الجَاهِلِ»، فهل سيكون كلٌّ منها دالاً على «محمد»؟

- قول السموأل "وإنما جعل ذلك في هذا الموضع ملغزاً... إلخ" لا يطابق الواقع؛ فاليهود قد حرفوا وطمسوا كثيراً من صفات النبي ﷺ المذكورة في التوراة، وعلى الرغم من ذلك فقد أظهر الله تعالى كذبهم، وأرسل رسوله بالهدى ودين الحق وأظهره على الدين كله. فلو أن جميع الأدلة المبشرة به صلى الله عليه وسلم امّحت ولم يبقَ سوى «بماد ماد» لربما كان لكلامهم وجهٌ ما من الصحة. ولكن الأدلة على ذلك كثيرة والحمد لله.

٢ - عبارة «لغوي غدول» وأنها تدل على «محمد» بِحِسَاب الْجُمَّل

والملحوظات هنا هي ذات الملحوظات على النقطة السابقة، مع ملاحظة أن اللام هنا هي لام الجرّ، وليست من أصول الكلمة، وعليه فيكون جُمَّل العبارة بدون اللام (٦٢)، وهذا لا يساوي جمل «محمد».

٣ - عبارة «الله أحد» وأنها تدل على أن الأسباط كانوا موحدين

وذلك كما نقله ابن عادل عن البوصيريِّ أنه رأى ذلك في التوراة .... إلخ.

وهذا الكلام يناقش بما يأتي:

- إنَّ بين أيدينا قول الله تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَـٰهَكَ وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، وهو نصٌّ صريحٌ مفهومٌ بدون ما إلغازٍ ولا تكلفٍ بأن الأسباط كانوا يعبدون الله "الواحد" "الأحد"؟

- لا يوجد أيُّ دليل على أن الأسباط عدلوا عن قولهم: «اللَّه واحدٌ» إلى قولهم: «اللَّهُ أَحَدٌ». وادِّعاء ذلك تحكمٌ محضٌ.

٤ - ما يتعلق بعدد الفرائض المفروضة على اليهود

وهو ما نقله ابن عادل عن البوصيري فيما يسمى: «صيصيت»... إلخ.

وأبرز ما يناقش به هذا الأمر هو:

- هذا أمر يتعلق بعبادة اليهود وما افترضه الله عليهم، وليس لنا نحن المسلمين شأن بذلك.
- الجُمَّل المذكور إنما هو بالحساب الشرقي، وأما بالحساب الغربي فجُمَّل الكلمة هو(٥٤٠). وعليه تصبح الفرائض (٥٤٠+١٣)= ٥٥٣ !!!
- الكلامُ المذكورُ أضغاثٌ لا رابط بينها؛ فالعدد ستمائة مأخوذ من جمل «صيصيت»، والعدد خمسة مأخوذ من الخيوط، والعدد ثمانية مأخوذ من العقد!!

ثامناً: ما ذكره البقاعي من أن عدد حروف سورة الإخلاص يوازي جُمَّل «الله» .... إلخ.

وأبرز ما يناقش به هذا الكلام هو:

- احْتَسَبَ البقاعيُّ حروف البسملة من ضمن حروف السورة، والصحيح الذي عليه جمهور العلماء أن البسملة في فواتح السور ليست قرآناً، وليست آية ولا بعض آية من فاتحة أية سورة من السور، باستثناء سورة الفاتحة ففيها خلاف[1].
- من الممكن أن تؤلف كلمات أو عبارات كثيرة يكون جُمَّلها (٦٦)؛ ككلمة (نَزْهَدُ) على سبيل المثال، فهل سيكون لها علاقةٌ وطيدةٌ بسورة الإخلاص كما هو الحال بالنسبة للفظ الجلالة؟
- الذي في كتب السيرة أن أبا بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ توفي سنة ثلاث عشرة للهجرة، وأنه مكث في خلافته سنتين وثلاثة أشهرٍ[2]. وعليه فتكون وفاة أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ سنة (٦٥) من مولد النبي ﷺ، وليس سنة (٦٦).
- على أيّ أساس تم احتساب السنوات من أول مولد النبي ﷺ؟ فلماذا لم تُحتسب منذ بعثته ﷺ؟ أو منذ هجرته ﷺ؟ وما الذي يحكم ذلك؟

---

(١) تفسير القرطبي ١/ ٩٤. الموسوعة الفقهية الكويتية ٨/ ٨٣.

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٣/ ٩٧٦.

تاسعاً: ما نقله الشربيني وإسماعيل حقي من استنباط عدد الرسل من خلال لفظ «محمد» ... إلخ.

عند إعمال النظر في هذا الكلام يظهر أن فيه تكلفاً وتمحلاً وتحكماً، وبيان ذلك:

- قوله: إن في لفظ «محمد» ثلاث ميمات غير مسلم حتى عند أصحاب حِسَاب الْجُمَّل أنفسهم؛ فهم يعدون الحروف التي يكتب بها اللفظ، أي أن الحرف المشدد يعد بحرف واحد[١].
- إعمال مبدأ «البسط»، أي: احتساب هجاء الحرف هو تَحَكُّم فوق تَحَكُّم؛ فما هي القاعدة التي تقرر متى يُلجأ إلى بسط الحروف ومتى لا يُلجأ إليه؟ والحقُّ أن لا قاعدة تَحْكُم ذلك، وهو أمر غير مقرٍّ حتى عند من يقرون بحِسَاب الْجُمَّل؛ فقد ألمح الآلوسِيّ إلى تضعيفه وعدم الاعتماد عليه[٢].
- من التَّحَكُّم أيضاً احتساب «حاء» تارةً مهموزةً، واحتسابها تارة أخرى غير مهموزة؛ وذلك من أجل أن يتطابق الناتج مع أعدادٍ مقررةٍ من قبل. وهذه الذبذبة لا تتفق مع مناهج البحث العلمي.
- قوله: "والاسم واحد" هذا – أيضاً – من التحكم؛ فعلى أي أساس أضيف الاسمُ في الطريقة الأولى إلى مجموع العدد الناتج من قبل؟ وعلى أيّ أساس لم يُضف الاسم في الطريقة الثانية؟ وما الذي يضبط ذلك؟

عاشراً: ما نقله إسماعيل حقي عن البسطامي فيما يتعلق بذكر الله عز وجل بما يساوي جمل كل اسم من الأسماء الحسنى من المرات دون زيادة أو نقص .... إلخ

هذا الذي ذكره البسطامي سبقه إليه البوني (ت ٦٢٢)، وهو الذي يُنْسَبُ إليه هذا القول في طريقة الذكر. وهو أمر لا أصل له في الشريعة، ولا يدل عليه

---

(١) http://www.islamnoon.com/Nashrat/kawaed.htm

(٢) روح المعاني ٢٦ / ٥٥.

أي دليل، ولذا فقد انتقده العلماء؛ قال الشاطبي (ت ٧٣٢) رحمه الله: "... فإن كان أصلها غير مشروع فهي بدعةٌ حقيقيةٌ مركبةٌ؛ كالأذكار والأدعية بزعم العلماء أنها مبنية على علم الحروف، وهو الذي اعتنى به البوني وغيره ممن حذا حذوه أو قاربه، فإن ذلك العلم فلسفة ألطف من فلسفة معلمهم الأول، وهو: أرسطا طاليس (٣٢٢ ق.م)، فردوها إلى أوضاع الحروف، وجعلوها هي الحاكمة في العالم"(١). وهو ما انتقده عليهم أيضاً البقاعي في كتابه (مصرع التصوف)(٢). ثم لو سُلِّم صحة ذلك المذهب فلماذا لم تحتسب «ال» التعريف؟ وعلى أي أساس حذفت؟

حادي عشر: ما ذكره إسماعيل حقي من استنباط بعث النبي ﷺ ومدة إقامته في مكة من خلال لفظ «النجم».

وهذا الذي ذكره يناقش بأمور كثيرة، أهمها:

١ - أنه لم يحتسب «ال» التعريف، وذلك كما في المطلب السابق.

٢ - أنه وبعد أن حَذَفَ «ال» التعريف قَسَّمَ لَفْظَ «نجم» إلى قسمين: النون والجيم وحدهما. ثم الميم وحدها. فعلى أيّ أساس تمَّ هذا أيضاً؟ وما الذي يضبط متى تحسب الكلمة مجتمعة، ومتى تقسم إلى قسمسن أو ثلاثة، أو أكثر؟

٣ - لو سلمت الإشارةُ التي تم استنباطها فلماذا لم يكن الكلام عن حياته كاملة ﷺ، وإنما اقتصر على الفترة المكية وحدها؟

ثاني عشر: ما ذكره البيضاوي وابن جزيٍّ؛ أن عدم إنكار النبي صلى الله عليه وسلم على اليهود يعد إقراراً لمسلكهم.

فالجواب عنه من وجوه:

١ - أن الحديث ضعيف. والضعيف لا يحتج به.

---

(١) الاعتصام ٢/١٩-٢٠.

(٢) مصرع التصوف ص ١٦١-١٦٢.

٢ – وعلى افتراض صحته فإنه لا دليل فيه؛ لجواز أنه عليه الصلاة والسلام تبسم تعجباً من جهلهم[١]. أو لأنه صلى الله عليه وسلم أراد إبطال ما فهموه بإبطال أن يكون مفيداً لزعمهم، على نحو الطريقة المسماة في الجدل بالنقض[٢].

٣ – شَرَحَ الشهابُ الخفاجيُّ كلامَ البيضاوي بقوله: "وتبسمه صلى الله عليه وسلم ليس للإنكار؛ بل إشارة إلى غلطهم في تعيينهم للمعدود المذكور، وهذا لا يقتضي إنكار أصله". ثم عَقَّبَ الشهابُ على ذلك بقوله: "وفيه نظر"[٣].

٤ – جاء في بعض روايات ذلك الحديث أن اليهود قالوا في نهاية كلامهم: "لقد لُبِّسَ علينا أمرُك يا محمد، حتى ما ندري أقليلا أعطيت أم كثيراً! ثم قاموا عنه، فقال أبو ياسر لأخيه حيي بن أخطب ولمن معه من الأحبار: ما يدريكم لعله قد جمع هذا كله لمحمد: إحدى وسبعون، وإحدى وستون ومائة، ومائتان وإحدى وثلاثون، ومائتان وإحدى وسبعون، فذلك سبعمائة سنة وأربع وثلاثون. فقالوا: لقد تشابه علينا أمره"[٤].
فاليهود قد اشتبه الأمر عليهم، ولم يصلوا من خلال حِسَاب الْجُمَّل إلى نتيجة، وهم أربابه وأصحابه. وإذا كان قد اشتبه عليهم فهو على غيرهم أشدُّ اشتباهاً.

ثالث عشر: استعمال حِسَاب الْجُمَّل في التأريخ، كما فعل الآلوسي والجاوي.

والتأريخ بحِسَاب الْجُمَّل أمر شاع بين المسلمين في بعض الأعصار، وبالجملة فهي مسألة لا تتعلق بالتفسير فلا داعي للوقوف عندها.

---

(١) تفسير البيضاوي ١/٩١. وانظر: التحرير والتنوير ١/٢٠٩.
(٢) التحرير والتنوير ١/٢٠٨-٢٠٩.
(٣) حاشية الشهاب الخفاجى ١/١٧٢.
(٤) تفسير الطبري ١/٢١٧. الدر المنثور ١/٥٨.

المطلب الثاني
مناقشة آراء المعارضين

في هذا المطلب سوف أذكر ما ذهب إليه المعارضون لحِسَاب الْجُمَّل وأتطرق إلى الأدلة التي استدلوا بها. وذلك عبر النقاط الآتية:

أولاً: ما ذهب إليه الطبري وابن كثير من أن حِسَاب الْجُمَّل يكذبه الواقع.

هذه النقطة صحيحة، وواقع ملموس أكبر من أن يُنكر، وربما لم يستفض الشيخان رحمهما الله في هذه النقطة بسبب أنه لم يكن قد مرَّ كثيرٌ مما ادَّعاه المُدَّعون من حدوث أمور غيبية، ولذا فإن من تأخرت وفاته بعدهما كان رده أقوى تجاه هذه النقطة؛ لأن التاريخ والواقع شهدا ببطلان حِسَاب الْجُمَّل طريقةً للتنبؤ بالغيب. وقد مرَّ من قبل ردُّ ابن حجر على السهيلي فيما ادعاه أن عمر الأمة الإسلامية (٩٠٣) سنين، وردُّ الآلوسي على من ادعى قيام الساعة عام (١٤٠٧)، وقد مضى هذا التاريخ وزيادةُ ثلاثٍ وعشرين سنةً فوق ذلك. وعلى حِسَاب الْجُمَّل الْمَغْرِبِيّ مضت مائةٌ وثلاثٌ وعشرون سنة.

ثانياً: كون الحديث المروي في حِسَاب الْجُمَّل ضعيفاً كما ذكره الطبري وابن كثير والسيوطي والشوكاني

والأمر كما قالا، بل أكثر من ذلك؛ فقد أطنب الشيخ أحمد شاكر في الكلام على هذا الحديث في تخريجه لأحاديث تفسير الطبري[١].

ثم إن في روايات هذا الحديث اضطراباً يزيدها ضعفاً إلى ضعفها؛ ففي رواية **الطبري** – وهو مشرقي– أنه لما ذُكرت [المص] قال اليهود: "الألف واحدة، واللام ثلاثون، والميم أربعون، **والصاد تسعون**، فهذه مائة وإحدى وستون سنة"، وفي آخره قالوا: "فذلك سبعمائة سنة وأربع وثلاثون"[٢].

---

(١) انظر: حاشية تحقيق تفسير الطبري ١/٢١٨-٢١٩.
(٢) تفسير الطبري ١/٢١٧.

وهكذا أورده معظم من المفسرين الذين ذكروا رواية هذا الحديث[١]. وأورده **مكي بن أبي طالب** – وهو مغربي – في تفسيره بلفظ: "الألف واحد، واللام ثلاثون، والميم أربعون **والصاد ستون**، فذلك إحدى وثلاثون ومائة سنة"[٢]. ومن الواضح جداً هنا أن الأمر مبني على الخلاف بين حساب المشارقة وحساب المغاربة؛ والصاد عند المشارقة تسعون، وعند المغاربة ستون. وهذا يوحي بأن الروايات قد تُصُرِّفَ فيها تبعاً لبلدان الرواة؛ فالمشارقة عدوها بالمشرقي، والمغاربة عدوها بالمغربي. وهذا يُذهب الثقة بالروايتين معاً.

ثالثاً: ما ذهب إليه الرازي والشوكاني من أن دلالة حِسَاب الْجُمَّل ليست من أوجه الدلالة المعتبرة في اللغة العربية

هذه النقطة أيضاً صحيحة؛ لأن دلالة الألفاظ على المعاني عند الأصوليِّين واللغويِّين تتنوع إلى أنواعٍ كثيرةٍ؛ كالعموم والخصوص، والحقيقة والمجاز، والإطلاق والتقييد، والحذف والإضمار، والمنطوق والمفهوم، والاقتضاء والإشارة، والتنبيه والإيماء، وغير ذلك[٣]. ويقيناً أن دلالةَ الحروفِ على الأرقامِ ليست من تلك الدلالات في شيءٍ؛ لأن أصلَ وضْعِها ليس عربياً، وحِسَاب الْجُمَّل وكلُّ ما تفرع عنه إنما هو دخيلٌ على لغتنا العربية؛ لأنه استمد من الفلسفة اليونانية، ولهم فيه معتقدات هي في عقيدتنا من الشرك[٤]. وقال الشيخ محمد رشيد رضا: "... ولهؤلاء في الحروف المقطعة في أوائل السور وفي أعدادها ضلالاتٌ لا نضيِّع الوقت بكتابتها، فلدلالةِ الألفاظِ على المعاني طرقٌ في اللغة لا تخرج عنها، وليس هذا منها"[٥].

---

(١) ينظر على سبيل المثال: النكت والعيون ١/ ٦٥. الدر المنثور ١/ ٥٨. فتح القدير ١/ ٣١. روح المعاني ٣/ ٧٩. تفسير المنار ٩/ ٣٩٦.

(٢) الهداية الى بلوغ النهاية ١/ ١٢٢. وهكذا رواه مسنداً الحافظُ أبو عمرو الداني -وهو مغربي- في كتاب (البيان في عد آي القرآن، ص٣٣٠-٣٣١)، وفي آخره أنهم قالوا: "فذلك سبعمائة سنة وأربع سنين".

(٣) الإحكام للآمدي ١/ ٢٤. شرح الكوكب المنير ٣/ ٤٧٣- ٤٩٦.

(٤) انظر: الاعتصام ٢/ ٢٠.

(٥) تفسير المنار ١/ ٨٥.

رابعاً: قول ابن كثير رحمه الله: "ثم كان مقتضى هذا المسلك – إن كان صحيحًا – أن يُحْسَبَ ما لكل حرف من الحروف الأربعة عشر..." إلخ.

يُفْهَمُ من كلامه أنه يرى أن حِسَاب الْجُمَّل قائم على العشوائية والانتقائية؛ وهذا أمر واضح كل الوضوح في الأمور التي بنيت على حِسَاب الْجُمَّل؛ فتارة يحسبون «ال» التعريف، وتارة يلغونها. وتارة يُدخلون البسملة في عد حروف السور وكلماتها، وتارة لا يُدخلونها. وتارة يحسبون جميع الحروف المقطعة في فواتح السور، وتارة يحسبون بعضها، وتارة يحسبونها مع التكرر، وتارة بدون تكرر، وهلم جرّاً.

خامساً: ما أشار إليه الآلوسي من بطلان تحديد قيام الساعة عام (١٤٠٧)

هذا الموقف الذي وقفه الآلوسِيُّ من هذه المسألة يعدُّ فاتراً، وكان ينبغي عليه أن يكون أكثرَ حزماً وصرامةً مع من خالف كتاب الله تعالى، وحادّه، وتجاهل كلامه؛ فالآيات في استئثار الله عَزَّ وَجَلَّ بعلم الغيب كافة وبعلم الساعة على وجه الخصوص صريحةٌ، وقد سبق الكلام عن هذا[(١)]. ولا يفهم من هذا أن المنهيَّ عنه هو استخراجُ وقتِ قيامِ الساعةِ فحسب؛ بل كلُّ ما استأثر الله بعلمه في ذلك سواءٌ، جاء في تفسير الطبري رحمه الله أن "المحكم" من آي القرآن: ما عَرَفَ العلماءُ تأويله، وفهموا معناه وتفسيره، و"المتشابه": ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل، مما استأثر الله بعلمه دون خلقه، وذلك نحو الخبر عن وقت مَخْرج عيسى ابن مريم، ووقت طُلوع الشمس من مغربها، وقيام الساعة، وفناءِ الدنيا، وما أشبه ذلك؛ فإن ذلك لا يعلمه أحدٌ[(٢)].

سادساً: ما ذهب إليه الشيخ محمد رشيد رضا والشيخ محمد عزت دروزة من أن حِسَاب الْجُمَّل يهودي.

وهذا الأمر صحيح؛ فقد تقدم في توطئة البحث النشأة التاريخية لحِسَاب الْجُمَّل، وأن اليهود كانوا من أوائل من استعمل حِسَاب الْجُمَّل[(٣)].

وقال الشاطبيُّ معقباً على تفسير الحروف المقطعة في فواتح السور

---

(١) في ص ٢١-٢٢ من هذا البحث.

(٢) تفسير الطبري ٦/ ١٧٩.

(٣) سبق تخريجه.

بحِسَاب الْجُمَّل: "وهو قولٌ يفتقر إلى أن العربَ كانت تعهد في استعمالها الحروف المقطعة أن تدل بها على أعدادها، وربما لا يوجد مثل هذا لها ألبتة، وإنما كان أصله في اليهود حسبما ذكره أصحاب السير"[(١)].

وما دام الأمر كذلك فإنه ينطبق على حِسَاب الْجُمَّل ما ينطبق على الإسرائيليات؛ فكما يجب التحرز والامتناع عن نقل الإسرائيليات كذلك يجب التحرز والامتناع عن أخذ حِسَاب الْجُمَّل.

سابعاً: ما ذكره د. وهبة الزحيليُّ من أن حِسَاب الْجُمَّل ضربٌ من السِّحْرِ، ولا أصلَ له في الشَّرِيعَةِ

هذا القول معروف سبقه إليه جلّة العلماء؛ قال ابن تيمية (ت ٧٢٨) رحمه الله بعد أن ذكر طرفاً مما يتعلق بحِسَاب الْجُمَّل: "فهذه الأمور التي توجد في ضلال اليهود والنصارى، وضلال المشركين والصابئين من المتفلسفة والمنجمين مشتملة من هذا الباطل على ما لا يعلمه إلا الله تعالى. وهذه الأمور وأشباهها، خارجةٌ عن دين، الإسلام محرمةٌ فيه، فيجب النهي عنها وإنكارها على المسلمين على كل قادر بالعلم والبيان، واليد واللسان؛ فإن ذلك من أعظم ما أوجبه الله من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وهؤلاء وأشباههم أعداء الرسل وسوس الملل"[(٢)]. وقال الذهبيُّ (ت ٧٤٨) "فإن الدخول في علم الحروف ينافي طريق السلف، وهو في شقّ، وما جاء به الرسول ج في شقّ، وهو مما حرمه الله تعالى بقوله ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]. وقال النبي ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ»[(٣)]... وعلم الحروف يشبه الكهانة والنجوم؛ لا بل هو شرٌّ منه. فنسأل الله أن يحفظ

---

(١) الموافقات ٣/٣٩٧.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٥/١٩٠.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب النكاح/باب: لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع/الحديث رقم (٥١٤٤). وأخرجه مسلم في صحيحه: كتاب: البر والصلة والآداب/باب: تحريم الظن والتجسس والتنافس والتناجش ونحوها/الحديث رقم (٢٥٦٣).

علينا إيماننا"[1]. وقال ابن حجر (ت ٨٥٢) رحمه الله: "وقد ثبت عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُما الزجر عن عد أبي جاد، والإشارة إلى أن ذلك من جملة السحر. وليس ذلك ببعيد؛ فإنه لا أصل له في الشريعة"[2]. وقال السبكيُّ (ت ٧٥٦: "والمصنفون في علم الحروف قد توسعوا وذكروا ألواناً ودلالاتٍ وأوفاقاً، جرت بعضها، وأنكر بعضها، ومنهم: من يذكر لها طبائع، ثم يبني على ذلك آثاراً. وأكثرُ ذلك يكون معصيةً مما يجب إنكاره. وبعضُه مما جرَّبناه فلم نجدْه صحيحاً مما لا فائدةَ فيه"[3].

المطلب الثالث
الترجيح

بعد النظر في موقفي الفريقين من مسألة حِسَاب الْجُمَّل فإن الذي يترجح لديَّ هو موقف المعارضين؛ وذلك للأسباب الآتية:

١ - عدم وجود دليل معتبر يستند إليه حِسَاب الْجُمَّل، فلم يستشهد المؤيدون له إلا بحديث ضعيف لا يحتج بما انفرد به راويه. وعلى افتراض صحته فإن للعلماء إجاباتٍ عنه.

٢ - أن حِسَاب الْجُمَّل يكذبه الواقع، فحادثة ابن برجان -وهي من أقوى ما استدل به المؤيدون- لا تصمد أمام النقد العلمي. والتواريخ التي وضعت بالاستناد إلى حِسَاب الْجُمَّل كذبها الواقع؛ ومرت مئات من السنين على كثير مما ذكره أصحاب حِسَاب الْجُمَّل.

٣ - كون حِسَاب الْجُمَّل دخيلاً على اللغة العربية، وليس من أوجه الدلالات فيها، والله أنزل كتابه قرآنا عربياً غير ذي عوج.

---

(١) تاريخ الإسلام ١٩٨/٥١.
(٢) فتح الباري ٣٥١/١١.
(٣) فتاوى السبكي ٥٦٣/٢.

٤ – حِسَاب الْجُمَّل مبني على المزاجية والعشوائية والانتقائية، وهذا ما يفقده الثقة.

٥ – وجود نوعين من حِسَاب الْجُمَّل: مشرقيٍ ومغربيٍ، وبينهما اختلاف. والمحصلة هي بطلان كثير من الأمور المبنية على حِسَاب الْجُمَّل؛ لأن ما يتوصل إليه بحساب المشارقة قد يبطله حساب المغاربة، والعكس صحيح، والمحصلة بطلان القولين معاً!! وما كان بهذه المثابة فلا يصلح البتة أن يكون أساساً لتفسير القرآن الكريم أشرف الكلام.

والله تعالى أعلم، وفوق كل ذي علم عليم.

الخاتمة:

وفيها أبرز النتائج والتوصيات

أما أبرز النتائج فتتلخص فيما يأتي:

١ – لا يوجد سوى حديث واحد مرويّ فيما يتصل بحِسَاب الْجُمَّل، وهو حديث ضعيف لا تقوم به حجة.

٢ – بعض التفاسير وظَّفت حِسَاب الْجُمَّل واعتمدت عليه في استخراج بعض التواريخ واللطائف. وبعض التفاسير وقفت منه موقف الردّ والرفض. وكثيرٌ من المواضع التي وُظِّف فيها حِسَاب الْجُمَّل لا تخلو عن مناقشة، وفيها تحكمٌ ظاهرٌ، ولا تقوم على أساس علمي واضح.

٣ – أخطر مظهر من مظاهر حِسَاب الْجُمَّل هو ما يتعلق باستخراج الغيبيات بشكل عام، واستخراج وقت قيام الساعة بشكل خاص. وكثير من الأمور التي ادّعي استخراجها من القرآن بحِسَاب الْجُمَّل مرّت التواريخ التي استخرجوها ولم يحدث ما قالوه.

٤ – توظيف حِسَاب الْجُمَّل غير مقصور على المتصوفة؛ بل تكلم فيه المتصوفة وغيرهم. وخلا كثير من تفاسير المتصوفة من حِسَاب الْجُمَّل.

٥ – يوجد اختلاف شديد بين الأقوال والنظريات التي يقوم على أساسها حِسَاب الْجُمَّل، وهذا الاختلاف يجعل من غير المقبول علمياً الاعتماد عليه في تفسير القرآن الكريم.

٦ – يوجد اختلاف بيّن في غالبية الأمثلة التي احتوتها التفاسير بين الْجُمَّل الْمَشْرِقِيّ وحساب الْجُمَّل الْمَغْرِبِيّ. وكل منهما يعطي نتيجة مغايرة للتي يعطيها الآخر.

أما أبرز التوصيات فهي:

١ – عمل دراسة للوقوف على مدى وجود حِسَاب الْجُمَّل في تفاسير الشيعة؛

حيث إن هناك فَرَضية مفادها: أن حِسَاب الْجُمَّل في تفاسير الشيعة أكثر منه في تفاسير أهل السنة.

٢ – عمل دراسة مستقلة للوقوف على مدى اعتماد الصوفية على حِسَاب الْجُمَّل بشكل عام، في التفاسير وغيرها.

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ونبيه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

١ - **الإتقان في علوم القرآن**، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١)، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٢ - **أحكام القرآن**، أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي (ت ٥٤٣، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.

٣ - **أحكام القرآن**، أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٤ - **الإحكام في أصول الأحكام**، علي بن محمد الآمدي (ت ٤٦٧، تحقيق: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٥ - **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود)**، أبو السعود محمد بن محمد العمادي (ت ٩٨٢)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.

٦ - **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ -١٩٩٢م.

٧ - **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، محمد الأمين بن محمد بن المختار الشنقيطي (ت ١٣٩٣)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٨ - **الاعتصام**، إبراهيم بن موسى الشاطبي الغرناطي المالكي (ت ٧٣٢)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

٩ - **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط٥، ١٤٠٠هـ- ١٩٩٠م.

١٠- **إفحام اليهود وقصة إسلام السموأل ورؤياه النبي** ج، السموأل بن يحيى المغربي (ت ٥٧٦)، دار الجيل، تحقيق: محمد عبد الله الشرقاوي، بيروت، ط٣، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١١- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)**، ناصر الدين أبو سعيد الشيرازي البيضاوي (ت ٧٩١، تحقيق: عبد القادر عرفات العشا حسونة، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

١٢- **أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير**، أبو بكر جابر الجزائري، راسم للدعاية والإعلان، جدة، ط٣، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٣- **بحر العلوم (تفسير السمرقندي)**، أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت ٣٧٣)، تحقيق: محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت، د ت.

١٤- **البداية والنهاية**، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي(ت ٧٧٤)، مكتبة المعارف، بيروت.

١٥- **البرهان في علوم القرآن**، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ.

١٦- **البيان في عد آي القرآن**، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤)، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٧- **تاريخ ابن الوردي**، زين الدين عمر بن مظفر الشهير بابن الوردي (ت ٧٤٩، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٨- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٩- **التاريخ الكبير**، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله البخاري (ت ٢٥٦)، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت.

٢٠- **التسهيل لعلوم التنزيل**، محمد بن أحمد بن جزيّ الغرناطي الكلبي (ت ٧٤١)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٩٨٣م.

٢١- **البحر المديد (تفسير ابن عجيبة)**، أحمد بن محمد المهدي بن عجيبة الحسني (ت ١٢٢٤)، تحقيق: وحيد قطب، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

٢٢- **تفسير البحر المحيط**، أَبُو حَيَّانَ محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٥٤)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٢٣- **تفسير التحرير والتنوير**، محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣)، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧م.

٢٤- **تفسير الجلالين**، محمد بن أحمد المحلي (ت ٨٦٤)، وعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١)، دار الحديث، القاهرة، ط١.

٢٥- **تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن**، محمد الأمين بن عبد الله الأرمي الهرري، تحقيق: هاشم محمد علي مهدي، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٢٦- **تفسير القرآن (اختصار النكت والعيون للماوردي)**، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي (ت ٦٦٠، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الوهبي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٢٧- **تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)**، محمد رشيد بن علي رضا (ت ١٣٥٤)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.

٢٨- **تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن أبي حاتم)**، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا.

٢٩- **تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٣٠- **التفسير القرآني للقرآن**، عبد الكريم الخطيب (ت ١٤٠٥)، دار الفكر العربي، ١٩٧٠م.

٣١- **تفسير المراغي**، أحمد مصطفى المراغي (ت ١٣٧١)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٦٥هـ-١٩٤٦م.

٣٢- **التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج**، وهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر المعاصر، بيروت - دمشق، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٣٣- **التفسير الميسر**، إعداد: نخبة من العلماء، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٣٤- **التفسير الوسيط للقرآن الكريم**، محمد سيد طنطاوي، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

٣٥- **تفسير روح البيان**، إسماعيل حقي البروسوي (ت ١١٣٧، طبعة حجرية تركية، در سعادت، ١٣٣٠هـ.

٣٦- **تفسير عبد الرزاق**، عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١، تحقيق: مصطفى مسلم، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

٣٧- **التفسير الواضح**، د. محمَّد محمود حجازي، مطبعة الاستقلال، القاهرة، بدون تاريخ.

٣٨- **التفسير والمفسرون**، د. محمد حسين الذهبي (ت ١٣٩٧)، مكتبة وهبة القاهرة، بدون تاريخ.

٣٩- **تنوير الأذهان من تفسير روح البيان**، إسماعيل حقي البُرسوي (ت ١١٣٧)، تحقيق: محمَّد الصابوني، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٤٠- **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت ١٣٧٦)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٤١- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)**، أبو جعفر محمد بن

جرير الطبري (ت ٣١٠)، حققه: محمود محمد شاكر، خرج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٤٢- **الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)**، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤٣- **جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام**، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي (ابن قيم الجوزية) (ت ٧٥١)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، دار العروبة، الكويت، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٤- **جمهرة اللغة**، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٤٥- **الجواهر الحسان في تفسير القرآن (تفسير الثعالبي)**، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت ٨٧٥)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

٤٦- **حاشية الشِّهاب على تفسير البَيضاوي**، أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي (ت ١٠٦٩)، دار صادر، بيروت. بدون تاريخ.

٤٧- **حاشية الشيخ زاده على البيضاوي**، محيي الدين محمد بن مصلح الدين شيخ زاده (ت ٩٥٢)، ضبط وتصحيح : محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٤٨- **حقائق التفسير (تفسير السلمي)**، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي (ت ٤١٢)، تحقيق: سيد عمران، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٤٩- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، أحمد بن يوسف الشهير بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

٥٠- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م.

٥١- **الرمز الشعري عند الصوفية**، عاطف جودة نصر، دار الأندلس/ دار الكندي، بيروت، ط١، ١٩٧٨م.

٥٢- **رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز**، عز الدين عبد الرّازق بن رزق الله الرّسْعَني الحنبلي (ت ٦٦١)، تحقيق: عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٩ - ٢٠٠٨م.

٥٣- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (تفسير الآلوسي)**، شهاب الدين محمود بن عبدالله البغدادي الآلوسي (ت ١٢٧٠)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٤- **الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام**، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١)، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٥٥- **الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية**، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي (ت ٦٦٥)، تحقيق: إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٥٦- **زاد المسير في علم التفسير**، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت ٥٩٧)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.

٥٧- **زهرة التفاسير**، محمد أبو زهرة (ت ١٣٩٤)، دار الفكر العربي، بيروت.

٥٨- **سر صناعة الإعراب**، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.

٥٩- **السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير**، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧)، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت.

٦٠- **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٦١- **سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي**، عبد الملك بن حسين

الشافعي العاصمي المكي (ت ١١١١)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٦٢- **سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين**، علي محمد الضباع (ت ١٣٧٦)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٦٣- **سنن الترمذي**، محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩)، خرج أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، حققه: مشهور حسن آل سلمان، دار المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١.

٦٤- **السنن الكبرى**، أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٦٥- **سير أعلام النبلاء**، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٦٦- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، عبد الحي بن أحمد بن العماد العكري الحنبلي (ت ١٠٨٩)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، دار بن كثير، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ.

٦٧- **شرح الكوكب المنير**، محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار (ت ٩٧٢)، تحقيق: محمد الزحيلي و نزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، ط٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٦٨- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، الفضيل عياض اليحصبي (ت ٥٤٤)، مع حاشية الشمني (ت٨٧٣)، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٦٩- **صبح الأعشى في كتابة الإنشا**، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي (ت ٨٢١)، تحقيق: عبد القادر زكار، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨١م.

٧٠- **صحيح البخاري**، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٧١- **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٧٢- **صفوة التفاسير**، محمَّد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٧٣- **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت بعد ٨٥٠) تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٧٤- **فتاوى السبكي**، تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦)، دار المعرفة، بيروت، د ت.

٧٥- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٧٦- **فتح البيان في مقاصد القرآن**، صديق حسن خان القنوجي (ت ١٣٠٧)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٧٧- **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠)، دار الفكر، بيروت.

٧٨- **الفروع وتصحيح الفروع**، محمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣)، تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٧٩- **الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية الموضحة للكلم القرآنية والحكم الفرقانية**، نعمة الله بن محمود النخجواني (ت ٩٢٠)، دار ركابي للنشر، مصر، ١٩٩٩م.

٨٠- **في ظلال القرآن**، سيد قطب (ت ١٣٨٦)، دار الشروق، بيروت، الطبعة الثانية والعشرون، ١٤١٣هـ-١٩٩٤م.

٨١- **كتاب الضعفاء والمتروكين**، أحمد بن على بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣)، تحقيق: محمود ابراهيم زايد، المعرفة بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٨٢- **كتاب الضعفاء**، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠)، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة/ الدار البيضاء - بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

٨٣- **كتاب العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠ أو ١٧٥)، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٨٤- **كشاف القناع عن متن الإقناع**، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت ١٠٥١)، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٨٥- **الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)**، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧)، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

٨٦- **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٨٧- **لباب التأويل في معاني التنزيل (تفسير الخازن)**، علاء الدين علي بن محمد الخازن (ت ٧٤١)، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٣٧٥هـ.

٨٨- **اللباب في علوم الكتاب**، عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي (ت بعد ٨٨٠)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٨٩- **لسان العرب**، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١)، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

٩٠- **القاموس المحيط**، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٩١- **لسان الميزان**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق:

دائرة المعرف النظامية– الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.

٩٢- **لطائف الإشارات (تفسير القشيري)**، عبد الكريم بن هوازن النيسابوري القشيري (ت ٤٦٥)، تحقيق: إبراهيم بسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٨٣م.

٩٣- **مجموع فتاوى ابن تيمية** (ت ٧٢٨)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، مكتبة ابن تيمية، ط٢.

٩٤- **محاسن التأويل (تفسير القاسمي)**، محمد جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢،) تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.

٩٥- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٩٦- **المحكم والمحيط الأعظم**، علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٩٧- **مختار الصحاح**، محمد بن أبي بكر الرازي (ت بعد ٦٦٦)، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٥م.

٩٨- **مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي)**، أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧١٠)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، د ت.

٩٩- **مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد**، محمد بن عمر النووي الجاوي (ت ١٣١٦)، تحقيق : محمد أمين الضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ–١٩٩٧م.

١٠٠- **المستدرك على الصحيحين**، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ–١٩٩٠م.

١٠١ – **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١)، دار النشر: مؤسسة قرطبة، مصر.

١٠٢ – **مسند الشاميين**، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠)، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ–١٩٨٤م.

١٠٣ – **مصرع التصوف**، إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥)، تحقيق: عبدالرحمن الوكيل، الناشر: عباس أحمد الباز، مكة المكرمة.

١٠٤ – **مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى**، مصطفى السيوطي الرحيباني (ت ١٢٤٣)، المكتب الإسلامي، دمشق – ١٩٦١م.

١٠٥ – **معالم التنزيل (تفسير البغوي)**، الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦)، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.

١٠٦ – **معاني القرآن الكريم**، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨)، تحقيق : محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٠هـ.

١٠٧ – **معاني القرآن**، يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وزميليه، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، د ت.

١٠٨ – **معاني القرآن وإعرابه**، إبراهيم الزجاجي (ت ٣٤٠)، تحقيق د.عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ–١٩٨٠م.

١٠٩ – **المعجم الأوسط**، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١هـ..

١١٠ – **المعجم الكبير**، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠)، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة الزهراء، الموصل، ط٢، ١٤٠٤هـ–١٩٨٣م.

١١١- **المعجم الوسيط**، إبراهيم مصطفى وآخرون. إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطابع دار المعارف بمصر، ط ٢، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

١١٢- **مفاتيح العلوم**، محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب الخوارزمي (ت ٣٨٥)، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١٣- **مفاتيح الغيب (تفسير الرازي)**، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي (ت ٦٠٦، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١١٤- **المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام**، جواد علي، دار الساقي، بيروت، ط٤، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١١٥- **مقدمة خلدون**، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت ٨٠٨)، تحقيق: حامد أحمد الطاهر، دار الفجر للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١١٦- **الموافقات في أصول الفقه**، إبراهيم بن موسى الشاطبي الغرناطي المالكي (ت ٧٣٢)، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت.

١١٧- **الموسوعة الفقهية الكويتية**، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ذات السلاسل، الكويت، ط٢، ١٤٠٩١٩٨٩م.

١١٨- **موسوعة** اليهود واليهودية والصهيونية، عبد الوهاب المسيري (ت ١٤٢)٩، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩م.

١١٩- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

١٢٠- **النشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣)، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت.

١٢١- **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥)، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١٢٢- **النكت والعيون (تفسير الماوردي)**، علي بن محمد بن حبيب الماوردي

(ت ٤٥٠)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢٣- **النهر الماد من البحر المحيط**، محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٥٤)، تصوير دار الفكر، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

١٢٤- **هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى**، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي (ابن قيم الجوزية) (ت ٧٥١)، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، د ت.

١٢٥- **الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه.** أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧)، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الشارقة، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة/ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٢٦- **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت ٤٦٨)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١٢٧- **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨)، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١٢٨- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان (ت٦٨١)، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٨م.

129 - Encyclopadedia Judaica, volume 7, Page 369, jerusalem, 1971.

130 - http://samaritans-mu.com/news.php?action=view&id=9.

131 - http://www.alargam.com/atef/part7/7htm.

132 - http://www.islamnoon.com/Nashrat/kawaed.htm.